جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة ماستر

الميدان : الحقوق والعلوم السياسية
الفرع:حقوق
التخصص:قانون إداري

رقم: .....

إعداد الطالبين :
- عبد اللطيف حملاوي.
- ربيع رايس.

يوم:2023/06/19

عنوان المذكرة

المخطط البلدي للتنمية في الجزائر واليات تنفيذه

لجنة المناقشة:

رمزي حوحو	أستاذ	جامعة بسكرة	رئيسا
عبد المالك بوضياف	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
رزيق عادل	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية:2022 – 2023

شـــكـــر وتـــقـــديـــر

الحمد لله ما تناهى دربٌ ولا ختم جهد ولا تم سعيٌ إلا بفضله، الحمد لله على البلوغ

ثم الحمد لله على التمام.

كما أتقدم بالشكر للأستاذ المشرف" بوضياف عبد المالك" على مجهوداته والحرص على

إتمام العمل

كما لا يفوتني تقديم الشكر والعرفان إلى أساتذة قسم الحقوق كل بإسمه ومقامه.

كما أشكر كل من قدم لي العون ولو بكلمة طبية

إهـــــداء

لك كل الشكر ربي حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى والصلاة والسلام على خير الأنبياء وإمام المتقين، نـهدي عملنا هذا إلى:

- **الى كل من علمنا حرفافي هذه الدنيا الفانية.**
- **الى روح ابوينا الزكية رحمهما الله وجعل قبرهما روضة من رياض الجنة.**
- **الى امهاتنا اللواتي لن توفي كل كلمات الشكر حقهما حفظهما الله ورعاهما و اطال الله في عمرهما بالصحة والعافية.**
- **الى كل افراد عائلاتنا الأعزاء وأصدقاء دراستنا وطفولتنا وكل من عاش معنا ينتظر لحظة تخرجنا.**
- **الى كل هؤلاء نـهدي عملنا المتواضع .**
- **وفي النـهاية، نسأل الله العلي القدير أن يتقبل جهودنا ويبارك لنا في هذا الإنجازوان يجعله خطوة نحو المزيد من النجاح والتفوق في حياتنا المـهنية والشخصية.**

- **تحياتنا الخالصة:**
- **عبد اللطيف حملاوي .**
- **ربيع رايس**

مـــقدمـــة

تعتبر الجزائر من الدول التي يعتمد نظام اقتصادها على المحروقات بنسبه كبيره. وفي ظل الأزمات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد العالمي وذلك بانخفاض أسعار المحروقات والتي كان لها تأثير كبير خاصة على اقتصاد الجزائر مما أدى بالمشرع إلى ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات و الآليات القانونية لتدارك هذا السقوط الكبير وذلك من خلال التنويع في مصادر وإيرادات الاقتصاد الجزائري والتوجه نحو إعادة النظر في المنظومة القانونية للجماعات المحلية وخاصة البلدية باعتبارها الركيزة الأساسية للتنظيم الإداري في الجزائر. وذلك عبر توسيع مجالات وصلاحيات البلدية في التنمية المحلية لا سيما في الفلاحة والصناعة والخدمات وهذا بهدف التنويع من مصادر تمويل خزينة البلدية. لتجسيد مخططاتها التنموية للنهوض بالاقتصاد المحلي والوطني وخدمة المصلحة العامة. إن التنمية المحلية تشمل جميع المجالات ولتجسيدها على ارض الواقع لابد من أن تكون البداية من القاعدة المحلية وهي البلدية. وذلك باعتبارها الجهاز الأقرب للسكان وهذا راجع لتكوينها من أعضاء منتخبين و الذين هم أدرى باحتياجات سكانها. وقد أكد المشرع الجزائري على ضرورة المشاركة الشعبية في النهوض بالتنمية المحلية. وهذا من خلال المراحل التي شهدها قانون البلدية بداية من القانون رقم **08/90** لغاية صدور القانون **10/11** المتعلق بتنظيم البلدية. والذي فعل من خلاله المشرع آليات النهوض بالتنمية المحلية من خلال مخططات جهاز البلدية.

يعد المخطط البلدي للتنمية المحلية أحد أهم الأدوات التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة في المدن والمناطق الريفية. وفي الجزائر، يلعب المخطط البلدي دورًا هامًا في تطوير البنية التحتية وتحسين جودة الحياة للمواطنين. تقوم البلديات في الجزائر بإعداد المخططات البلدية للتنمية المحلية، وهي عبارة عن استراتيجيات تهدف إلى تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمناطق المحلية. يتم إعداد هذه المخططات بالتعاون مع المواطنين والمنظمات المحلية والحكومية والخواص. تغطي المخططات البلدية عددًا من المجالات الحيوية، بما في ذلك النقل والبنية التحتية والصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية. وتتميز المخططات البلدية في الجزائر بالتركيز على التنمية

المستدامة، والحفاظ على البيئة، وتحسين جودة الحياة للمواطنين. بعد إعداد المخططات البلدية، يتم تطبيقها عن طريق تخصيص الموارد المالية والبشرية والفنية لتحقيق الأهداف المحددة. ويتم متابعة تنفيذ المخططات وتقييمها بانتظام لضمان تحقيق النتائج المرجوة. وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة للمخططات البلدية للتنمية المحلية في الجزائر، فإنه يجب على الحكومة الجزائرية والمجتمع المحلي العمل معًا لتعزيز هذه الأداة وتحسين جودة حياة المواطنين وتحقيق التنمية المستدامة في المدن والمناطق الريفية.

كما يعتبر المخطط البلدي للتنمية المحلية في الجزائر أداة هامة لتطوير المدن والمناطق الريفية وتحسين جودة الحياة للمواطنين. وتتضمن أهداف المخططات البلدية الرئيسية تعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتحسين المستوى الحياتي للسكان وتحسين الخدمات العامة. وتتضمن المخططات البلدية في الجزائر عددًا من المشاريع الكبيرة والصغيرة التي تشمل تطوير البنية التحتية والنقل وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتشجيع التنمية الاقتصادية والسياحية في المنطقة. وتتميز المخططات البلدية في الجزائر بأنها تركز على التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وتحسين جودة الحياة للمواطنين. وتعتمد المخططات البلدية في الجزائر على الشراكة بين الحكومة المحلية والمجتمع المحلي والقطاع الخاص والمنظمات الدولية لتحقيق الأهداف المحددة. وتحتاج المخططات البلدية في الجزائر إلى تمويل كافٍ لتحقيق الأهداف المحددة. وتعمل الحكومة الجزائرية على توفير التمويل اللازم للمخططات البلدية عن طريق تخصيص الموارد المالية اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج المخططات البلدية في الجزائر إلى الرصد المستمر والتقييم والتدقيق للتأكد من تحقيق النتائج المرجوة. وتعتبر المخططات البلدية في الجزائر عملية مستمرة تستدعي التواصل المستمر بين الحكومة المحلية والمجتمع المدني. فأهداف المخطط البلدي هو تنمية البلدية وتطويرها باعتباره أكثر البرامج التنموية استعمالا في الجزائر من جهة، وكذا تنوع القطاعات المختلفة التي يمسها المخطط البلدي والتي تمس الحياة اليومية للمواطنين من جهة أخرى. وذلك من خلال تحديد الإطار القانوني له واليات إعداده وتنفيذه.

أهمية الدراسة:

تشمل أهمية دراسة موضوع المخطط البلدي للتنمية ما يلي:

1- تحديد الأولويات: يساعد المخطط البلدي للتنمية على تحديد الاحتياجات الرئيسية للمنطقة وتحديد الأولويات الإستراتيجية للتنمية. وهذا يساعد في تحديد الاستثمارات العامة والخاصة التي يجب توجيهها إلى المشاريع والخدمات التي تعزز التنمية الشاملة للمنطقة.

2- تعزيز التنسيق والتعاون: يمكن للمخطط البلدي للتنمية أن يساعد في تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالتنمية في المنطقة، بما في ذلك الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ويمكن لهذا التعاون أن يؤدي إلى تعزيز الكفاءة وتحقيق أفضل نتائج للتنمية.

3- تحسين الشفافية والمشاركة: يمكن للمخطط البلدي للتنمية أن يساعد في تعزيز الشفافية والمشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بالتنمية في المنطقة. ويمكن لهذا النوع من التشارك أن يؤدي إلى زيادة الثقة بين الجهات المختلفة المعنية وتعزيز الديمقراطية والشفافية في العملية الحكومية.

4- الحد من التفاوتات: يساعد المخطط البلدي للتنمية في الحد من التفاوتات في التنمية بين المناطق المختلفة في البلد، حيث يمكن تحديد الاحتياجات والفرص لكل منطقة بحسب ظروفها الخاصة وتوجيه الاستثمارات والخدمات بما يحقق التنمية المتوازنة والشاملة.

5- تعزيز الاستدامة: يمكن للمخطط البلدي للتنمية أن يساعد في تحديد الأهداف والإجراءات التي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة والموارد الطبيعية والثقافية للمنطقة.

6- جـذب الاسـتثمارات: يسـاعد المخطـط البلـدي للتنميـة فـي جـذب الاسـتثمارات إلـى المنطقة، حيث يمكن توجيه الاستثمارات بناءً على الاحتياجات الحقيقية والفرص المتاحة في المنطقة والتي تم تحديدها في المخطط البلدي.

فبشـكل عـام، يعـد المخطـط البلـدي للتنميـة أداة مهمـة جـداً لتحقيـق التنميـة المسـتدامة والشـاملة فـي المنطقـة، حيـث يمكـن اسـتخدامه لتوجيـه الجهـود والاسـتثمارات بشـكل أكثـر فعالية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية في المنطقة.

كما تكمن الأهمية في الجهة موضوع الدراسة وهي البلدية كونها الركيزة الأساسية للتنظيم الإداري الجزائري. باعتبارها الوجهة الأولى الأكثر بالنسبة للمواطن وهي اكبر جهاز يحتك بـه المواطن ويعرف متطلباتـه واحتياجاتـه خاصـة أن تكوين أعضـاء البلدية منتخبين من سكان المنطقة وهم أدرى باحتياجات سكان منطقتهم. كما أن أهميه الموضوع تتجلى في تبيـان الـدور الكبيـر والمهـم الـذي يلعبـه مخطـط البلديـة للتنميـة المحليـة فـي كونهـا تسـاهم الدولـة فـي وضـع خطـوط التنميـة الحاليـة والمسـتقبلية بهـدف النهـوض بالتنميـة المحليـة والوطنية كتحصيل حاصل. ومن خلال دراستنا نبين الدور المنوط بالمخطط البلدي في التنمية المحلية ومعرفة أهم العوائق التي قد تواجه جهاز البلدية في تحقيق التنمية المحلية ومحاوله الوصول لأهم الآليات الفعالة للوصول لنتيجة فعاله بهدف تحقيق الدور المنوط بالمخطط البلدي.

أهداف الدراسة: تهدف دراسة موضوع المخطط البلدي للتنمية المحلية في الجزائر إلى تحقيق عدة أهداف، منها:

1- فهم الأسس النظرية والمفاهيمية للمخطط البلدي للتنمية المحلية ودوره في التنمية المستدامة للمدن والمناطق الحضرية.

2- دراسة تجارب البلديات الجزائرية في إعداد وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية المحلية وتحليل العوامل التي تؤثر على نجاحها وفاعليتها.

3- تحديد المشكلات والتحديات التي تواجه عملية إعداد وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية المحلية في الجزائر والتعرف على الحلول الممكنة لتلك المشكلات.

4- تحليل دور المخطط البلدي للتنمية المحلية في تعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المدن والمناطق الحضرية في الجزائر.

5- إبراز الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لتطبيق المخطط البلدي للتنمية المحلية على المستوى المحلي والوطني.

6- تقديم توصيات واقتراحات لتطوير وتحسين عملية إعداد وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية المحلية في الجزائر وتعزيز دورها في التنمية المستدامة.

7- دراسة القوانين واللوائح المتعلقة بإعداد وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية المحلية في الجزائر وتحليل فعاليتها وتحديد العوائق التي تعيق تنفيذها بشكل جيد.

8- تحليل دور المجتمع المحلي والشركاء الآخرين في إعداد وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية المحلية وتقييم فعاليتهم وتحديد العوامل التي تؤثر على تعاونهم وتفاعلهم مع العملية.

9- تحليل دور التخطيط الإقليمي في تطوير المناطق والمدن في الجزائر وتحديد العلاقة بين المخططات البلدية للتنمية المحلية والتخطيط الإقليمي.

10- تحليل تأثير المخططات البلدية للتنمية المحلية على توجهات التنمية في الجزائر ومساهمتها في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة.

11- تحليل دور التكنولوجيا في تطوير وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية المحلية في الجزائر وتحديد الفرص والتحديات التي يمكن أن تواجه استخدام التكنولوجيا في هذا المجال.

12- تقييم تـأثير المخططـات البلديـة للتنميـة المحليـة علـى الاقتصـاد المحلـي وتحديـد العلاقة بين تطوير المشاريع الاقتصادية وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية المحلية.

13- تحليل تـأثير المخططـات البلديـة للتنميـة المحليـة علـى البيئـة وتحديـد السبل الفعالـة للحد من التأثيرات السلبية وتعزيز الاستدامة البيئية في المدن والمناطق الحضرية.

14- تحليل العلاقة بين المخططات البلدية للتنمية المحلية والتنمية الاجتماعية.

كما يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- الإحاطة بالمفهوم الشامل و القانوني لمصطلح المخطط البلدي للتنمية بالجزائر.

- معرفة كيفية الآليات والأساليب القانونية لانجاز المخطط البلدي للتنمية في الجزائر.

- تبيان الدور المهم الذي يلعبه المخطط البلدي للتنمية في الجزائر على المستوى المحلي والوطني.

- تأكيد مدى أهمية المخطط البلدي في إنجاح التنمية ومعرفة القطاعات التي يهتم بها المخطط البلدي.

- تقييم المخطـط البلـدي وتبيـان الـدور الـذي يجسـده فـي التنميـة بـالجزائر عـى مسـتوى الصعيدين المحلي والوطني.

<u>دوافع اختيار الموضوع</u>: تعود دوافع اختيارنا للموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية متعلقة بموضوع الدراسة من بينها:

<u>الدوافع الشخصية</u>: كوننا نعيش في مجتمع علمي وهو الأسرة الجامعية يدفع بنا للبحث عن كل المصطلحات التي تجذب انتباهنا وقابلنا يوميا من بينها المخطط البلدي الذي يرتبط مباشرة بالبلدية التي هي اكبر مرفق عمومي يتصل به العام والخاص ..فكوننا باحثين في مجال القانون وحبنا للبحث عن ما هو مرتبط بمجال تخصصنا وبحياتنا اليومية جعلنا نختار هذا الموضوع ومحاولة التعمق والبحث أكثر عن ماهيته و دوره التنموي.

الدوافع الموضوعية: تكمن الدوافع الموضوعية في القيمة المراد الوصول لها من إجراءنا لهذا البحث في كونه موضوع مهم يتم من خلاله الاطلاع على أنواع المخططات التنموية البلدية ومعرفة الدور الذي تؤديه هذه المخططات في تجسيد نتائج حقيقية على ارض الواقع سواء كانت على المدى البعيد او المتوسط أو القريب.

وهي الدوافع التي تم وضعها في موضع للدفع مقابل النمو في الجزائر ومن أبرزها:

1- الحاجة إلى التنمية المستدامة: مخطط البلدي للتنمية المستدامة للتنمية المستدامة.

2- الضرورة الاقتصادية: النمو الاقتصادي ويساهم في تحسين مستوى المعيشة.

3- الحاجة إلى تحسين الخدمات العامة: يساعد برنامج المساعدة في تحسين الخدمات العامة للمواطنين والمرافقين للخدمات العامة والصحة والتعليم والصحة، يساعد على تحسين جودة الحياة في المنطقة.

4- الحاجة إلى التخطيط الحضري: مشروع مخطط البلدي لتحقيق أداة مثالية لتخطيط الحضري والتحكم في النمو العشوائي ، مما يجعله تحسين جودة المدن وبيئة بيئة صحية وآمنة للمواطنين.

5- الحاجة إلى التنسيق والتعاون مع المجتمع: بشكل عام، المخطط البلدي أداة جيدة لتحقيق التنمية في الجزائر.

إشكالية الدراسة: تتمثل إشكالية بحثنا كما يلي: **ماهية المخطط البلدي وما مدى فاعلية الآليات القانونية في تنفيذه ؟**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة يتعين علينا أولا الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالمخطط البلدي للتنمية و ماهي أنواعه وأهدافه ؟

2. تقييم المخطط البلدي في تحقيق التنمية بالجزائر وهذا على المستوى المحلي والوطني؟

منهج الدراسة: حسب طبيعة الموضوع فان المنهج المتبع هو المنهج الوصفي والتحليلي فالمنهج الوصفي الذي من خلاله نصف ونوضح أهم المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالمخطط البلدي للتنمية بالجزائر وكذا تبيان الآليات القانونية المتبعة فيه أما المنهج والتحليلي نعرض ونحلل من خلاله المعطيات المتعلقة بالمخطط البلدي.

حدود الدراسة :

دراسة وتبيان مفهوم المخطط البلدي للتنمية في الجزائر والآليات القانونية المسطرة من طرف المشرع الجزائري . وتقييم دور المخطط البلدي للتنمية على المستوى المحلي والوطني.

دراسة موضوع المخطط البلدي للاستثمارات المحلية في الجزائر بالكامل ، بما في ذلك:

1. حدود المنطقة المحلية: يتم التركيز على المستوى الوطني أو البحث في منطقة محددة.
2. حدود الزمن: يتم إعداد المخطط البلدي لفترة زمنية محددة، خلال فترة زمنية محددة بين 3–5 سنوات، ولا تشمل حالات دائمة على المنطقة.

تقسيم الدراسة

قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين يتضمن كل فصل مبحثين حيث اعتمدنا على ازدواجية الخطة لما فيها من ملائمة لموضوع بحثنا. كما قسمنا كل مبحث لمجموعة من المطالب والفروع، حيث أن عنوان الفصل الأول الإطار المفاهيمي والقانوني للمخطط البلدي و للتنمية المحلية والذي بدوره قسمناه لمبحثين تضمنا مفهوما للمخطط البلدي وللتنمية المحلية، أما الفصل الثاني فكان بعنوان الآليات القانونية المسطرة من طرف المشرع الجزائري لتنفيذ المخطط البلدي، تضمن مبحثين تكلمنا من خلالهما على أنواع الآليات القانونية المسطرة وتقييم دور المخطط البلدي على المستوى المحلي الوطني.

الفصل الأول:

المفاهيم والأسس النظرية للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر.

الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للمخطط البلدي والتنمية في الجزائر.

طبقا لأحكام القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، خاصة المادة 107 منه : يعد المجلس الشعبي برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ، ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية".[1]

تشكل المخططات البلدية للتنمية الأداة الأنسب لتجسيد أهداف المسطرة في مجال التنمية المحلية. من خلال هذه البرامج تضع الدولة في متناول البلديات الوسائل المالية، من خلال ميزانية الدولة للتجهيز، قصد تفعيل الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية للبلديات وتمكينها من الاستجابة بشكل فعال و سريع الحاجيات السكان من خلال تسجيل مشاريع جوارية ذات أثر مباشر على الإطار المعيشي للمواطنين. بهذا يتضمن قانون المالية بشكل سنوي بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز مخصصات إجمالية بعنوان المخططات البلدية للتنمية موجهة لتمويل العمليات و المشاريع المقترحة من طرف البلديات. تقوم مصالح وزارة المالية بالتشاور مع مصالح وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بتوزيع هذه المبالغ حسب الولايات وفق معطيات و مؤشرات مثل عدد السكان عدد البلديات و الوضعية المالية للبلديات كما يتم توزيع الغلاف المالي المخصص للولاية بين البلديات التابعة لها في إطار جلسات التحكيم،[2]

[1] .القانون رقم 10-11 المؤرخ في 12 يوليو 2010 المتعلق بالبلدية.

[2] .عمار بوضياف: الوجيز في القانون الإداري،ط4، جسور للنشر والتوزيع،الجزائر،2017، ص، 396.

التي يتم عقدها على مستوى الدائرة وعلى مستوى الولاية قصد ترتيب الأولويات بين البلديات حسب احتياجاتها المالية و أهمية المشاريع المقترحة من قبل كل بلدية، حيث يتم تسجيل المشاريع بناءا على مقررات التفريد الممضاة من قبل الوالي. تحدد العمليات التي يمكن تسجيلها بعنوان المخططات البلدية للتنمية بموجب مدونة تحتوي على 14 فصل و 53 مادة.

النصوص المرجعية المتعلقة بالمخططات البلدية للتنمية المرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 09 أوت 1973 المتعلق بشروط تسيير و تنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية و التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 03 ديسمبر 1975، و يوضحان مايلي: - شروط تبليغ و تسيير الاعتماد المخصصة من قبل الدولة للمخططات البلدية للتنمية.[1]

وعليه فإننا سنتطرق في المبحث الأول لمفهوم المخطط البلدي ودوره في التنمية المحلية موضحين من خلاله التعريف بالمخطط البلدي وأنواعه وأهدافه بالإضافة للدور المرجو من المخطط البلدي للتنمية بالجزائر. أما في المبحث الثاني سنقوم بالتطرق للتنمية المحلية وذلك من خلال التعريف بها وتبيان أهميتها ، مجالاتها وأهدافها كما سنبين أيضا الاستراتجيات والخطط الوطنية للتنمية المحلية.

المبحث الأول: مفهوم المخطط البلدي ودوره في التنمية بالجزائر:

يمكن تعريف المخطط البلدي في الجزائر بأنه وثيقة رسمية تتضمن خططًا مفصلة لتنظيم استعمال الأراضي والمساحات المخصصة للإسكان والخدمات العامة والمرافق في البلدية، وتحدد معايير البناء والتطوير العمراني والاستثمار العقاري في البلدية.[2]

[1] . عمار بوضياف: شرح قانون البلدية ، المرجع السابق ، ص177.

[2]. يوسف سلاوي، التنمية في إطار الجماعات المحلية ، مذكرة لن شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، السنة الجامعية ،2010 -2011،ص،126.

كما يعتبر المخطط البلدي للتنمية من أهم البرامج في تنميه البلدية وتطويرها باعتباره أكثر البرامج التنموية استعمالا في الجزائر من جهة وكذا تنوع القطاعات المختلفة في حياه المواطنين من جهة أخرى ومن خلال هذا سنقوم بتبيان التعاريف المختلفة التي من خلالها يمكننا الإلمام بصوره أوضح عن المخطط البلدي للتنمية في الجزائر.[1]

المطلب الأول: تعريف المخطط البلدي للتنمية في الجزائر:

الفرع الأول : التعريفات القانونية للمخطط البلدي:

في الجانب القانوني، فإن المخطط البلدي في الجزائر يعد وثيقة قانونية تتمتع بالصلاحية القانونية والإجرائية لتنظيم استعمال الأراضي وتحديد معايير البناء والتطوير العمراني وتوزيع الأراضي في البلدية، ويتم إعداده وفق القوانين والأنظمة القانونية الجاري بها العمل في الجزائر، وخاصة **القانون رقم 90-29** المؤرخ في 1 ديسمبر 1990، الذي ينظم التعمير والبناء والتهيئة العمرانية.

عرف **القانون رقم 90-29** المؤرخ في 1 ديسمبر 1990، والذي ينظم التعمير والبناء والتهيئة العمرانية، والذي يعتبر المرجع الأساسي لتنظيم المخططات البلدية في الجزائر على أن:" المخطط البلدي هو وثيقة رسمية تصدرها الجماعات المحلية في الجزائر، وتحمل صفة القانون بموجب القانون المذكور أعلاه. حيث يهدف المخطط البلدي في الجزائر إلى تنظيم استعمال الأراضي والتخطيط العمراني والتحكم في توزيع الأراضي والمساحات العامة والخاصة، وتوفير الخدمات العامة والمرافق والبنية التحتية اللازمة لسكان البلدية".[2]

[1]. يوسف سلاوي ، التنمية في إطار الجماعات المحلية، المرجع السابق، ص، 128.

[2]. القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990، الذي ينظم التعمير والبناء والتهيئة العمرانية.

عرف **المرسوم 73/ 136** المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بان: " المخطط البلدي هو مجموعه الوسائل القانونية والمالية التي تساعد الجماعات المحلية بتجسيد السياسة التنموية بمختلف القطاعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها ".[1]

كما عرف قانون البلدية **رقم 11/10 المؤرخ في 22 جوان 2011** المتعلق بقانون البلدية في نص **المادة 107** على انه" يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا وذلك في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية ويكون اختيار العمليات التي تنجز من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي".

فالملاحظ انه تتفاوت تفاصيل ومحتوى التعريفات بين هذه القوانين ولكن يمكن القول بشكل عام أن المخطط البلدي هو الوثيقة الرسمية التي تحدد توزيع الأراضي وتنظم استعمال الأراضي والمرافق العمومية والتجهيزات اللازمة لتنفيذ المشاريع العمرانية في البلدية. يتم إعدادها وفقًا للقانون المعمول به في الجزائر وتحت إشراف السلطات المحلية المعنية.كما نرى أن هذه التعريفات استقرت جميعها واشتركت في نقطه أن المخطط البلدي للتنمية المحلية هو إجراء أو آلية قانونيه و ماليه تسعى من خلالها الجماعات المحلية لإشباع حاجات الأفراد العامة في مختلف القطاعات وذلك بتوافق هذه المخططات بأنواعها مع النصوص القانونية وإتباع جميع الإجراءات القانونية فيها مع تطابق هذه المخططات مع أهداف الولاية وذلك من خلال المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة.

[1]. المرسوم التنفيذي ، 136/73 ، المؤرخ في 09 أوت 1973 ، المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة.

الفرع الثاني: التعريفات الفقهية للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر:

الدكتور عبد الله بوحمرة: "هو وثيقة تنظيمية تحدد الأماكن والشوارع المخصصة للسكن والعمل والتجارة والخدمات والترفيه والصناعة والزراعة والغابات والطرق والمرافق العمومية وتحدد شروط البناء والتعمير وترتب تنمية الأراضي الفضاء العمراني بالإضافة إلى تحديد مواقع الأماكن العامة والتنزه والترفيه والرياضة والصحة والمواقع الأثرية والطبيعية".

الدكتور محمد الجلولي: "هو وثيقة تحدد المساحات العمرانية للبلدية وتنظم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحدد المناطق المخصصة للسكن والخدمات والنشاطات الصناعية والتجارية والسياحية".[1]

من خلال النظر إلى التعريفات المذكورة للمخطط البلدي، يمكن الاستنتاج بعض النقاط والملاحظات، ومنها:

1- يتفق الفقهاء والمفكرون على أهمية المخطط البلدي في تنظيم الفضاء الحضري والريفي والحد من الفوضى العمرانية.

2- يتم التأكيد على ضرورة احترام المصالح العامة والقواعد البيئية والتنظيمية في إعداد المخطط البلدي.

3- يؤكد الفقهاء والمفكرون على أن المخطط البلدي يساهم في تحديد معايير البناء والخدمات العامة في المدن والقرى، وهذا يمكن أن يحسن من جودة الحياة للسكان.

4- يشير البعض إلى أن المخطط البلدي يساعد على تنظيم استخدام الأراضي وتحديد مواقع الخدمات العمومية والخاصة، وهذا يمكن أن يحد من تشتت الخدمات ويجعلها أكثر فعالية وإنتاجية.

[1] بوحمرة، عبد الله ، محمد الجلولي ، التخطيط البلدي: مفاهيم، أسس، آليات، وتجارب، دار النشر للجامعة الجزائرية، الجزائر،2010 ، ص180-190.

5- يشير البعض إلى أن المخطط البلدي يجب أن يكون متناسباً مع الرؤية الإستراتيجية للدولة وأولويات التنمية الوطنية.

6- يشير البعض إلى أن المخطط البلدي يجب أن يراعي الاحتياجات المحلية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة المعنية.

7- يشير البعض إلى أن المخطط البلدي يجب أن يحد من التجاوزات العمرانية والتعديات على الأراضي، ويجب أن يتم تنفيذه بالتعاون مع الجهات الحكومية والمجتمع المحلي والخواص والفاعلين الاقتصاديين.

المطلب الثاني: أنواع وأهداف المخططات البلدية للتنمية في الجزائر

تعتبر المخططات البلدية أداة هامة في تنظيم الفضاء الحضري والريفي وتحديد الأهداف الإستراتيجية للتنمية المستدامة. وتتقسم المخططات البلدية إلى عدة أنواع بحسب الأهداف والغايات المرجوة منها، تهدف كل من هذه الأنواع إلى تحديد إستراتيجية واضحة للتطور الحضري والريفي في المناطق المعنية وتحديد المناطق المخصصة للسكن والخدمات العامة والتجارية والصناعية والأخرى، وتحسين جودة الحياة للسكان في المناطق المختلفة، والحفاظ على البيئة والتراث الثقافي والتاريخي ونذكر أهمها كالتالي:

الفرع الأول: المخطط البلدي للتنمية (PCD) والبرنامج القطاعي(PSD):

أولا: المخطط البلدي للتنمية pcd:

01/ تعريفه:

المخطط البلدي للتنمية هو خطة تطوير شاملة ومتكاملة لتحسين حياة المجتمع في البلدية أو البلديات المحيطة بها. يتم إعداد هذا المخطط بالتعاون بين الجهات المعنية في المنطقة ويهدف إلى تحديد المشاكل والاحتياجات التي يواجهها المجتمع وتحديد الأهداف والأولويات والسياسات للتنمية المستدامة. يشمل المخطط البلدي للتنمية تحليلاً شاملاً للواقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للبلدية[1].

[1]. ليندة اونيس، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،العدد 9 ، جوان 2016، ص 29

يتم تحديد الأولويات والأهداف المستقبلية في المخطط البلدي للتنمية بناءً على احتياجات المجتمع واستراتيجيات التنمية المحلية، وتتضمن هذه الأهداف العديد من المجالات مثل تحسين البنية التحتية والخدمات العامة وتوفير فرص العمل وتعزيز السياحة والاستثمار والتنمية البيئية والتعليم والصحة والثقافة[1].

يتضمن المخطط البلدي للتنمية أيضًا الخطط العملية والمشاريع التي يتم تنفيذها لتحقيق الأهداف المحددة، ويتم متابعة تنفيذ المخطط وتقييم نتائجه لتحديثه وتحسينه على مدار السنوات القادمة. يعتبر المخطط البلدي للتنمية أداة مهمة لتحسين الحياة في المجتمعات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.[2]

ومن خلال هذا نستخلص أنه يتم تقسيم المخطط البلدي للتنمية إلى مراحل مختلفة تشمل:

1. مرحلة التحليل والتقييم: وهي المرحلة التي يتم فيها تحليل الواقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للبلدية وتقييم الاحتياجات والمشاكل والفرص.
2. مرحلة وضع الأهداف والسياسات: وتتضمن هذه المرحلة تحديد الأهداف الإستراتيجية والأولويات والسياسات اللازمة لتحقيقها.
3. مرحلة التخطيط والتصميم: وهي المرحلة التي يتم فيها وضع الخطط والتصاميم التفصيلية لتحقيق الأهداف المحددة، بما في ذلك المشاريع الخاصة بتحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة وتعزيز فرص العمل والاستثمار.
4. مرحلة التنفيذ والمتابعة: وهي المرحلة التي يتم فيها تنفيذ المشاريع والخطط المحددة ومتابعة تقدم التنفيذ وتحقيق الأهداف المحددة.
5. مرحلة التقييم والتحديث: وتشمل هذه المرحلة تقييم نتائج المخطط وتحديثه وتحسينه بناءً على الخبرات المكتسبة خلال الفترة الماضية.

[1]. ليندة اونيس، المرجع السابق، ص 29

[2]. ليندة اونيس، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ،العدد 9 ، جوان 2016، المرجع نفسه، ص 30

02/ أهدافه:

– تتمحور أهداف المخطط البلدي للتنمية حول تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المجتمعات المحلية في الجزائر. وتشمل هذه الأهداف:

1. تطوير البنية التحتية: يهدف هذا المجال إلى تطوير البنية التحتية للمدن والبلدات، بما في ذلك تحسين الطرق والجسور وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات.
2. توفير الخدمات العامة: يهدف هذا المجال إلى تحسين توفير الخدمات العامة للسكان، بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والرياضية والترفيهية.
3. التنمية الاقتصادية: يهدف هذا المجال إلى تعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة، بما في ذلك دعم الصناعات المحلية وتعزيز السياحة وتوفير فرص العمل.
4. الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة: يهدف هذا المجال إلى الحفاظ على البيئة وتحسين جودة الحياة في المنطقة، بما في ذلك تطوير الطاقات المتجددة والحد من التلوث والحفاظ على المناطق الطبيعية والحد من التدهور البيئي.
5. تنمية المجتمعات المحلية: يهدف هذا المجال إلى تعزيز المشاركة المجتمعية وتحسين الحياة في المجتمعات المحلية، بما في ذلك تنمية الثقافة والرياضة وتعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية والحكومة المحلية.[1]

تعد المخططات البلدية للتنمية أداة هامة في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الحياة في المجتمعات المحلية. وتعد الجزائر من الدول التي تولي اهتماما كبيرا بإعداد هذه المخططات، وتشتمل على العديد من الخطط الوطنية والمحلية للتنمية والتطوير المستدام وتشتمل على عملية شاملة من التحليل والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم والتحديث. ويجب أن تستند هذه المخططات إلى الاستشارة المجتمعية والشراكة بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المواطنين والمؤسسات والجمعيات والحكومة المحلية.

[1]. بن صالح سميرة، مذكرة تخرج المدرسة العليا للإدارة، تمويل الجماعات المحلية ،2009 ،اشراف مسيخ إسماعيل ،ص 8-10.

ثانيا: البرنامج القطاعي الغير ممركز (PSD)

01/تعريفه:

هو نهج شامل للتنمية يهدف إلى تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق الريفية والحضرية النائية، وذلك من خلال تطوير قطاعات مختلفة مثل الزراعة والصناعة والسياحة والبيئة والتعليم والصحة وغيرها. –يتم تنفيذ البرنامج القطاعي الغير ممركز بشكل مشترك بين الحكومة والمجتمع المحلي والشركاء الدوليين، ويشمل خططاً إستراتيجية للتنمية وتوجيهات عملية لتطوير القطاعات المختلفة، وذلك باستخدام الأدوات المختلفة المتاحة مثل التدريب والتمويل والتكنولوجيا والبنية التحتية وغيرها. يهدف البرنامج القطاعي الغير ممركز إلى تحسين الاستقلالية الاقتصادية للمجتمعات المحلية، وتعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة في المناطق الريفية والحضرية النائية، وذلك من خلال دعم تنوع الاقتصاديات المحلية وتحسين فرص العمل وزيادة الدخل وتحسين الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية وتعزيز الثقافة والهوية المحلية والتنوع البيئي والتحسين الصحي والتعليمي.[1]

– يتم تنفيذ البرنامج القطاعي الغير ممركز في العديد من الدول النامية حول العالم، ويعد من أهم الأدوات لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يمكن تحقيق أهداف البرنامج القطاعي الغير ممركز عن طريق العمل المشترك بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة المركزية والمحلية والمجتمع المحلي والشركاء الدوليين والقطاع الخاص والأكاديميين والمجتمع المدني.

02/ أهدافه:

وتتمثل أهداف البرنامج القطاعي الغير ممركز ما يلي:

[1]. بن صالح سميرة، مذكرة تخرج المدرسة العليا، ص 12.المرجع نفسه.

1. تشجيع التنمية المحلية المستدامة وتعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية والمهمشة.
2. دعم التنوع الثقافي والاجتماعي والبيئي في المجتمعات المحلية.
3. تعزيز فرص العمل والدخل وتحسين الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية.
4. دعم تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخاصة الزراعة والصناعة والسياحة والبيئة والتكنولوجيا.
5. تحسين البنية التحتية والخدمات العامة في المناطق النائية، وتعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والطرق والنقل والاتصالات.
6. تحسين القدرة التنظيمية والإدارية للمجتمعات المحلية، وتعزيز دورها في صنع القرارات وتنفيذ البرامج القطاعية.[1]
7. تشجيع التعاون والتنسيق بين الحكومة والمجتمع المحلي والشركاء الدوليين لتحقيق التنمية المستدامة. يعتبر البرنامج القطاعي الغير ممركز أداة فعالة لتحسين الحياة في المناطق النائية والمهمشة، وتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.[2]

الفرع الثاني: مخطط التهيئة العمرانية ومخطط التنظيم العمراني

أولا: مخطط التهيئة العمرانية:

01/تعريفه:

يُعرف مخطط التهيئة العمرانية بأنه الخطة الشاملة التي تحدد كيفية تطوير وتحسين البنية التحتية للمدن والمناطق الحضرية، والتي تتضمن الشوارع والطرق والمياه والصرف الصحي والتيار الكهربائي والاتصالات والخدمات الأخرى. ويعمل هذا المخطط على

[1] .الطيب ماطلو، دور المنتخب في التنمية ، مجلة الفكر البرلماني، نشرية مجلس الأمة الجزائري ، العدد 12، افريل 2016،ص126.

[2]. الطيب ماطلو، دور المنتخب في التنمية ، مجلة الفكر البرلماني، نشريه مجلس الأمة الجزائري، المرجع السابق، ص 130.

تحديد التغييرات اللازمة للمنطقة المعنية بالتهيئة العمرانية بحيث يتم توفير بنية تحتية فعالة وملائمة للاحتياجات الحالية والمستقبلية.

يتضمن مخطط التهيئة العمرانية العديد من المراحل، بدءًا من تحليل الواقع الحالي والمشاكل والفرص المتاحة، وصولاً إلى وضع الخطط والتصاميم وتحديد الأولويات والمهام والجداول الزمنية لتنفيذها. ويتم ذلك من خلال الخطوات التالية:

1. تحليل الواقع الحالي: يتم تحليل الوضع العمراني الحالي للمدينة أو البلدة المعنية بالمخطط، بما في ذلك الأماكن التي يوجد فيها النشاط الاقتصادي والحيوي، ومدى تناسب البنية التحتية القائمة مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية.[1]
2. تحديد المشاكل والفرص: بعد التحليل يتم تحديد المشاكل والفرص التي تحتاج إلى حل واستغلالها، ويتم ذلك من خلال استخدام أساليب الاستطلاع والاستبيان والمقابلات والدراسات.
3. وضع الخطط والتصاميم: يتم تصميم الخطط العمرانية المختلفة والتي تعمل على حل المشاكل والاستفادة من الفرص المتاحة. وتشمل هذه الخطط تصاميم المساحات الخضراء والمناطق الصناعية والتجارية والسكنية والخدمية.
4. تحديد الأولويات والمهام: يتم تحديد الأولويات والمهام اللازمة لتنفيذ الخطط والتصاميم المرسومة، وذلك بناءً على الأهداف والأولويات المحددة سابقًا.
5. وضع الجداول الزمنية: يتم تحديد الجداول الزمنية لتنفيذ المهام المحددة والمرسومة، وذلك بناءً على الأولويات والأهداف المحددة سابقًا، وتحديد مواعيد البدء والانتهاء لكل مهمة.

[1]. بوعلام شويخي، التخطيط الإقليمي والتنمية المستدامة في الجزائر" المخطط القطاعي الغير مركز"، مؤتمر الندوة العلمية حول "التخطيط الإقليمي والتنمية المستدامة"، جامعة الجزائر،2015.ص23.

02/أهدافه:

– يهدف مخطط التهيئة العمرانية إلى تنظيم وتوجيه التطور العمراني في منطقة معينة، ويمكن الإشارة إلى بعض أهدافه الرئيسية على النحو التالي:

1. توفير بيئة عمرانية صحية ومريحة للسكان.
2. توفير التجهيزات الأساسية والخدمات العامة للسكان، مثل الطرق والصرف الصحي والمياه والمدارس والمستشفيات والمنشآت التجارية والخدمية الأخرى.
3. تحسين الجودة البصرية للمناطق الحضرية وتحسين صورتها المعمارية.[1]

ثانيا: مخطط التنظيم العمراني

01/تعريفه:

هو مخطط يعمل على تنظيم استخدامات الأراضي في المناطق الحضرية والريفية وضواحي المدن. يتم إعداد هذا المخطط بناءً على القوانين والتشريعات المحلية والوطنية، ويتم تصميمه وفقًا لمعايير البناء والتنظيم العمراني.

يتم تقسيم المنطقة المراد تنظيمها إلى قطاعات مختلفة، ويتم تحديد استخدامات الأراضي لكل قطاع. وتشمل هذه الاستخدامات السكنية والتجارية والصناعية والخدمية والمناطق العامة والمساحات الخضراء. يحتوي مخطط التنظيم العمراني على خريطة مفصلة للمنطقة المراد تنظيمها، وتشمل الخريطة تفاصيل المساحات المختلفة، بما في ذلك الطرق والشوارع والمناطق السكنية والتجارية والصناعية. كما يتضمن المخطط أيضًا قواعد البناء والتصميم العمراني لكل منطقة.[2]

[1]. عبد الحميد حجازي، مخطط التهيئة العمرانية في الجزائر ، " تحديات التطوير والتنمية " مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2018، ص45.

[2]. عبادية سارة ،المخطط البلدي للتنمية رهان لدعم التنمية المحلية ، مجلة لبحوث العلمية في التشريعات البيئية ،العدد 02 ، 2019 ، ص 115.

02/أهدافه:

– تهدف مخططات التنظيم العمراني إلى ضمان استخدام فعال للأراضي، وتحسين جودة الحياة في المناطق الحضرية والريفية، وتوفير الخدمات العامة والتسهيلات اللازمة للمجتمع المحلي. كما تعمل هذه المخططات على الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي في المنطقة المراد تنظيمها، وتشجع التنمية المستدامة وتحسين البيئة العامة.

– إضافةً إلى ما ذُكر أعلاه، يتضمن مخطط التنظيم العمراني أيضًا العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالمنطقة المراد تنظيمها وذلك للحفاظ على التوازن والاستدامة الشاملة. كما يعمل مخطط التنظيم العمراني على توجيه التطور العمراني والبناء في المنطقة المراد تنظيمها، وضمان توافر البنية التحتية اللازمة لدعم هذا التطور، بما في ذلك الطرق والمدارس والمستشفيات والمرافق الأخرى. ويشمل مخطط التنظيم العمراني أيضًا الاحتياجات الخاصة لكل منطقة، مثل الاحتياجات السكنية والتجارية والصناعية والخدمية والثقافية. ويعمل على تحقيق التوازن بين هذه الاحتياجات، وتحديد الأولويات لتوفير الخدمات والمرافق المطلوبة في كل منطقة. بشكل عام، يمثل مخطط التنظيم العمراني أداة هامة لتحسين جودة الحياة في المناطق الحضرية والريفية، وتوفير بيئة حياتية صحية وآمنة للمجتمع المحلي. كما أنه يساعد على تنمية الاقتصاد المحلي وجذب الاستثمارات، وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة المراد تنظيمها.[1]

– يمثل مخطط التنظيم العمراني أداة هامة لتحسين جودة الحياة في المناطق الحضرية والريفية، وتوفير بيئة حياتية صحية وآمنة للمجتمع المحلي. ويعمل على توجيه التطور العمراني والبناء في المنطقة المراد تنظيمها، وضمان توافر البنية التحتية اللازمة لدعم هذا التطور، بما في ذلك الطرق والمدارس والمستشفيات والمرافق الأخرى. كما يحتوي على تحديد الأولويات لتوفير الخدمات والمرافق المطلوبة في كل منطقة ويساعد

[1]. عبادية سارة ،المخطط البلدي للتنمية رهان لدعم التنمية المحلية ، مجلة لبحوث العلمية في التشريعات البيئية، المرجع نفسه.ص116.

على تنمية الاقتصاد المحلي وجذب الاستثمارات، وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة المراد تنظيمها.

الفرع الثالث:المخطط البلدي للتنمية الزراعية والمخطط البلدي للتنمية البيئية

أولا:المخطط البلدي للتنمية الزراعية

01/تعريفه:

يعتبر المخطط البلدي للتنمية الزراعية أداة هامة لتوجيه وتطوير القطاع الزراعي في المناطق الريفية، وتحسين جودة المنتجات الزراعية وزيادة الإنتاجية. يتضمن المخطط البلدي للتنمية الزراعية تحديد الأهداف والخطط الإستراتيجية لتطوير القطاع الزراعي في المنطقة المراد تنظيمها، وتحديد الإجراءات والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. ويتضمن المخطط البلدي للتنمية الزراعية العديد من المراحل، من بينها:

1- تقييم الحالة الحالية للقطاع الزراعي في المنطقة المراد تنظيمها، بما في ذلك تحليل الإنتاج الزراعي والمعرفة بأنواع المحاصيل المزروعة وأساليب الزراعة المستخدمة.

2- تحديد الأهداف والخطط الإستراتيجية لتطوير القطاع الزراعي في المنطقة المراد تنظيمها، وتحديد الإجراءات والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

3- تطوير خطط تنموية متكاملة للمنطقة المراد تنظيمها، وتضمن الخطط الأساليب المناسبة لتطوير الإنتاج الزراعي وتحسين جودة المنتجات الزراعية.

4- تحديد الاستثمارات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة.

5- تطوير خطط للتدريب والتعليم لتحسين مهارات العمال الزراعيين وزيادة فرص العمل في القطاع الزراعي.[1]

[1] . بوخرص بوعلام، تحليل مخطط التنمية الزراعية البلدية في الجزائر، مؤتمر الندوة العلمية حول "التخطيط الإقليمي والتنمية المستدامة" ، الجزائر،2015 . ص65.

– تم استعراض المخطط البلدي للتنمية الزراعية في الجزائر، وتم شرح تعريف المخطط وأنواعه وأهدافه. كما تم التركيز على أهمية هذا المخطط في تحسين الإنتاج الزراعي والتنمية المستدامة للمناطق الريفية في الجزائر. تم تفصيل المراحل الرئيسية لتنفيذ المخطط وتم الإشارة إلى الجهات المسؤولة عن تنفيذه، بما في ذلك السلطات المحلية والوكالات المختصة. كما تم التطرق إلى بعض الأدوات والإستراتيجيات المستخدمة في تطبيق المخطط البلدي للتنمية الزراعية، مثل تحسين التربة والمياه والزراعة العضوية والتسويق الزراعي.

02/أهدافه: يهدف المخطط التنموي الزراعي إلى تحقيق العديد من الأهداف، منها:

– زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين جودته لتلبية الاحتياجات المحلية وتحسين الصادرات الزراعية.

– تحسين وتطوير البنية التحتية الريفية والمدنية وتوفير المرافق والخدمات الضرورية للمزارعين والسكان الريفيين. –تعزيز الاستثمار في الزراعة وتطوير الصناعات الغذائية المرتبطة بها لخلق فرص عمل جديدة وتحسين الدخل الريفي.

– تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة للمجتمعات الريفية المحلية وتعزيز المساواة بين المناطق الحضرية والريفية.[1]

ثانيا: المخطط البلدي للتنمية البيئية

01/تعريفه:

يعد المخطط البلدي للتنمية البيئية واحدًا من أنواع المخططات البلدية المهمة، حيث يعمل على تحسين جودة الحياة البيئية وحماية البيئة في المدن والمناطق الحضرية. ويشمل هذا المخطط تحديد الأولويات والخطط والإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في البيئة الحضرية، وتحسين جودة الحياة الصحية والبيئية للمواطنين[2].

[1] . بوخرص بوعلام، تحليل مخطط التنمية الزراعية البلدية في الجزائر، المرجع نفسه، ص70

[2]. سمير بن صدقي، المخطط البلدي للتنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر" دراسة تحليلية"، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة الجزائر، 2019 ص22 .

تتضمن مراحل إعداد المخطط البلدي للتنمية البيئية مراجعة البيئة الحالية في المدينة أو المنطقة المعنية، وتحديد القضايا البيئية الرئيسية، مثل التلوث الهوائي والمائي والضوضاء والنفايات وغيرها، وتقييم آثار هذه القضايا على البيئة والصحة العامة والاقتصاد المحلي. كما يتضمن المخطط البلدي للتنمية البيئية تحديد الأهداف والرؤى المستقبلية للتنمية المستدامة في المنطقة، وتحديد الخطط والإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، مثل تحسين نظام النقل العام وتشجيع الاستخدام الأمثل للموارد المتجددة وتعزيز التعاون بين الحكومة المحلية والجهات الأخرى. يشمل المخطط البلدي للتنمية البيئية أيضًا تحديد المشاريع البيئية التي يجب تنفيذها، مثل إقامة محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة تدوير النفايات وترشيد استهلاك المياه والطاقة، وتحديد الأدوات والموارد اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع.[1]

02/ أهدافه:

يهدف المخطط البلدي البيئي إلى تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين جودة الحياة والصحة العامة للسكان، وتشمل الأهداف الرئيسية للمخطط البلدي البيئي ما يلي:

1. توفير بيئة صحية وآمنة للسكان في المدينة.
2. الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين جودة البيئة.
3. توفير فرص عمل جديدة وزيادة الدخل للسكان.
4. تشجيع السلوك البيئي المستدام وزيادة الوعي البيئي.
5. تحسين الإدارة البيئية وتطوير سياسات وبرامج للحفاظ على البيئة وتحسين جودة الحياة في المدينة.
6. تطوير التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية لتحسين الحالة البيئية في المدينة.[2]

[1]. سمير بن صدقي، المخطط البلدي للتنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر، المرجع السابق، ص22 .

[2]. سمير بن صدقي، المخطط البلدي للتنمية والإنعاش الاقتصادي، المرجع نفسه، ص25.

فهو أداة تخطيطية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي في المدن والمناطق الحضرية من خلال التركيز على الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية التي تعزز النشاط الاقتصادي وتدعم التوظيف وتحسين مستويات المعيشة للمجتمعات المحلية.

ويعتبر هذا النوع من المخططات جزءًا أساسيًا من إستراتيجية التنمية المحلية التي تسعى إلى توفير البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة في المدن.

02/أهدافه:

تهدف المخططات البلدية في إطار الإنعاش الاقتصادي إلى تطوير البنية التحتية للمدن والمناطق الحضرية، بما في ذلك الطرق والجسور والمرافق العامة والخدمات الأساسية، وكذلك تعزيز الصناعات والخدمات المحلية والتجارة والسياحة والزراعة والثقافة والرياضة وغيرها من القطاعات الاقتصادية المحلية. كما تسعى هذه المخططات إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وتحفيز الاستثمارات وخلق فرص العمل وتحسين الدخل والمعيشة للسكان المحليين.

كما يهدف المخطط البلدي في إطار الإنعاش الاقتصادي إلى:

1. تطوير البنية التحتية: يهدف المخطط البلدي في إطار الإنعاش الاقتصادي إلى تحسين البنية التحتية للمنطقة بما في ذلك تحسين الطرق والشبكات الكهربائية والاتصالات والمياه والصرف الصحي والنفايات.
2. تشجيع الاستثمارات: يهدف المخطط البلدي في إطار الإنعاش الاقتصادي إلى جذب الاستثمارات الخاصة وتشجيع المؤسسات على الاستثمار في المنطقة من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة وتخفيف العبء الإداري. 3- توفير فرص العمل: يهدف المخطط البلدي في إطار الإنعاش الاقتصادي إلى توفير فرص العمل المستدامة وتحسين مستوى الدخل للمواطنين في المنطقة.[1]

كانت هذه مجموعة من أنواع المخططات البلدية تطرقنا لها بالتفصيل وهناك العديد من أنواع المخططات البلدية الأخرى، ومن بينها:

[1]. سمير بن صدقي ، المخطط البلدي للتنمية والإنعاش الاقتصادي ، المرجع نفسه ، ص 30.

1. مخططات الاستيطان: تستخدم لتخطيط المناطق السكنية والتجارية والصناعية في المدن والقرى.
1. مخططات النقل: تستخدم لتخطيط شبكات النقل المختلفة، بما في ذلك الطرق والجسور والسكك الحديدية والمطارات والموانئ .
2. مخططات التنمية الاقتصادية: تستخدم لتحسين الظروف الاقتصادية في المناطق الريفية والحضرية، وتشمل مخططات تطوير الصناعات والخدمات والسياحة.
3. مخططات الأراضي: تستخدم لتحديد استخدامات الأراضي وتخصيصها لأغراض مختلفة، مثل الزراعة والإسكان والصناعة والتجارة.
4. مخططات الطوارئ: تستخدم لتخطيط استجابة السلطات المحلية لحالات الطوارئ والكوارث الطبيعية والإنسانية، مثل الفيضانات والحرائق والأمراض الوبائية. فهذه بعض الأنواع الشائعة للمخططات البلدية، وهناك أيضًا أنواع أخرى مثل ومخططات التعليم ومخططات الرياضة والترفيه وغيرها.

المطلب الثالث: دور المخطط البلدي وأهميته في التنمية بالجزائر

الفرع الأول: دور المخطط البلدي للتنمية في الجزائر

يعد المخطط البلدي أداة مهمة في تحقيق التنمية المحلية، حيث يساعد في توجيه الجهود والموارد نحو تحقيق أهداف محددة، ويمكن تفصيل دوره في التنمية المحلية على النحو التالي:

1. تحديد الاحتياجات: يساعد المخطط البلدي في تحديد الاحتياجات المحلية للمجتمع، سواء كانت في مجالات البنية التحتية، أو الخدمات العامة، أو الاقتصادية، وذلك بالاستناد إلى دراسات وتحليلات شاملة للواقع المحلي.
2. وضع الخطط والبرامج: يعمل المخطط البلدي على وضع خطط وبرامج تنموية متكاملة تستجيب للاحتياجات المحلية المحددة، وتحقق تنمية شاملة ومستدامة للمنطقة[1].

[1] . ليندة لونيسي، المخطط البلدي للتنمية ،مجلة الباجث ، مرجع سابق، ص 228

3. توجيه الاستثمارات: يمكن للمخطط البلدي أن يوجه الاستثمارات نحو الأولويات المحددة في المنطقة، مما يحقق تحسين البنية التحتية، وتطوير الخدمات العامة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي.
4. تحسين التخطيط العمراني: يعمل المخطط البلدي على تحسين التخطيط العمراني للمنطقة، وتوجيه النمو العمراني في اتجاهات تحقق الاستدامة البيئية، وتحسين جودة الحياة للمجتمعات المحلية.
5. المشاركة المجتمعية: يمكن للمخطط البلدي أن يساعد في تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية التنمية، وذلك بإشراك أفراد المجتمع المحلي في وضع الخطط والبرامج التنموية، والاستماع لآرائهم واقتراحاتهم، وبالتالي تعزيز الشراكة بين المجتمع المحلي والجهات المعنية بالتنمية.[1]

بالإضافة إلى ما تم ذكره أعلاه، يمكن الإشارة إلى بعض النقاط الأخرى التي تبرز دور المخطط البلدي في التنمية المحلية، ومنها:

1. تحديد الأولويات: يساعد المخطط البلدي على تحديد الأولويات في التنمية المحلية وتخصيص الموارد والجهود اللازمة لتحقيقها. فعندما يتم تطوير مخطط بلدي، يتم اتخاذ قرارات بناءة ومدروسة لتوجيه الاستثمارات والجهود والموارد نحو المشاريع التي تعزز التنمية المحلية.
2. تحسين الخدمات العامة: يمكن للمخطط البلدي تحسين الخدمات العامة المقدمة للمجتمع المحلي، مثل النقل والماء والكهرباء والصرف الصحي والتعليم والصحة. فالمخطط البلدي يعمل على تحسين البنية التحتية للمدينة وتحسين جودة الخدمات العامة، مما يساعد على تحسين مستوى المعيشة للسكان المحليين.
3. تطوير الاقتصاد المحلي: يمكن للمخطط البلدي تحفيز التنمية الاقتصادية في المنطقة المحلية من خلال توجيه الاستثمارات وتشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة

[1] . ليندة لونيسي، المخطط البلدي للتنمية ،مجلة الباجث ، مرجع سابق ، ص 228.

والمتوسطة والكبيرة. ويمكن للمخطط البلدي أيضًا تحديد المناطق الصناعية والتجارية والزراعية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

4. تعزيز التعاون بين المؤسسات المحلية: يساعد المخطط البلدي على تحقيق التعاون بين المؤسسات المحلية المختلفة، مما يؤدي إلى تحسين التنسيق بين الجهات الحكومية والمجتمع المحلي والقطاع الخاص.

الفرع الثاني:أهمية المخطط البلدي للتنمية في الجزائر

يعد المخطط البلدي أداة مهمة لتحقيق التنمية المحلية في المجتمعات، حيث يتم إعداده بشكل شامل ومنهجي لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمنطقة المحلية. وتتمثل أهمية المخطط البلدي في النقاط التالية:

1. توفير إطار مشترك لتوجيه التنمية: يساعد المخطط البلدي على توفير إطار مشترك لتوجيه التنمية في المنطقة المحلية، حيث يمثل توجهاً استراتيجياً موحداً للأهداف والإجراءات والمشاريع المخطط لها، ويتم التركيز فيه على المواضيع الرئيسية التي تساهم في تنمية المنطقة.
2. تحسين الإدارة المحلية: يساعد المخطط البلدي على تحسين الإدارة المحلية والحكم المحلي، حيث يعمل كأداة لتحسين التنسيق والتعاون بين السلطات المحلية والمؤسسات الحكومية الأخرى والجماعات المحلية والمجتمع المدني، مما يؤدي إلى تعزيز القدرة على التخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم للخطط التنموية.
3. تحسين جودة الحياة: يساعد المخطط البلدي على تحسين جودة الحياة في المنطقة المحلية، حيث يهدف إلى تحسين البنية التحتية والخدمات العامة والتعليم والصحة والسكن والنقل والترفيه والثقافة، ويعمل على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.[1]

[1]. ليندة لونيسي، المخطط البلدي للتنمية، مجلة الباحث، مرجع سابق، ص 230.

إلى جانب المواضيع التي تم ذكرها سابقاً، يمكن تفصيل أهمية المخطط البلدي في التنمية المحلية كما يلي:

1. التخفيف من الازدحام الحضري: يساهم المخطط البلدي في توجيه النمو الحضري والتخفيف من الازدحام الحضري في المدن والقرى، حيث يحدد المناطق التي يجب تطويرها وتوسيعها ويقلل من الاحتياج إلى التنقل بين المناطق.
2. تحسين البنية التحتية: يهدف المخطط البلدي إلى تحسين البنية التحتية في المنطقة، وتطوير البنية التحتية يساهم في تحسين الخدمات العامة مثل المياه والصرف الصحي والطرق والكهرباء والاتصالات والنقل، وهذا يجذب المزيد من الاستثمارات ويزيد من فرص التوظيف والنمو الاقتصادي.
3. تطوير الأحياء والمجتمعات: يساهم المخطط البلدي في تطوير الأحياء والمجتمعات وتحسين جودة المعيشة في المنطقة، حيث يتم تطوير الأحياء الفقيرة والتي تعاني من نقص في الخدمات الأساسية وتحسين الظروف الصحية والبيئية وتحسين الإسكان.

خلاصة المبحث:

يتمثل مفهوم المخطط البلدي في الخطة الإستراتيجية المتعددة الأبعاد والتي تعكس الرؤية المستقبلية لتطوير وتنمية البلدية بالشكل الذي يحقق الرفاهية والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للمجتمع المحلي. وتتضمن المخططات البلدية عدة أنواع مثل التهيئة العمرانية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية الزراعية، والتنمية البيئية،. يتمثل مفهوم المخطط البلدي في الخطة الإستراتيجية المتعددة الأبعاد والتي تعكس الرؤية المستقبلية لتطوير وتنمية البلدية بالشكل الذي يحقق الرفاهية والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للمجتمع المحلي. وتتضمن المخططات البلدية عدة أنواع مثل التهيئة العمرانية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية الزراعية، والتنمية البيئية، والإنعاش الاقتصادي.

أما بالنسبة للتنمية المحلية، فهي تعتبر عملية شاملة ومستدامة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمعات المحلية. وتشمل التنمية المحلية عدة

جوانب مثل تعزيز النمو الاقتصادي المحلي، وتحسين مستوى المعيشة، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الديمقراطية المحلية، وتعزيز السياحة والثقافة المحلية.

– يتلاقى دور المخطط البلدي مع أهمية التنمية المحلية في ضمان التخطيط والتنظيم الفعال لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المجتمعات المحلية. ويتيح المخطط البلدي الإطار العام اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية، بما في ذلك تطوير البنية التحتية والخدمات العامة والسياحة والاستثمار وغيرها، وذلك بطريقة تحقق الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، بالتالي: يمكن القول إن المخطط البلدي يلعب دورًا حيويًا في تطوير المدن والبلديات وتحسين جودة حياة المجتمعات المحلية، وتحقيق التنمية المستدامة وإدارة التنمية المحلية وتطويرها.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية في الجزائر

تسعى الحكومة الجزائرية إلى تنمية المجتمعات المحلية في الجزائر من خلال التنمية المحلية، وتعتبر التنمية المحلية هي العملية التي تستهدف تحسين جودة حياة المجتمعات المحلية من خلال تنفيذ مشاريع تنموية في المستوى الجهوي والمحلي. ويتمثل هدف التنمية المحلية في تعزيز الإدارة المحلية وتحسين توفير الخدمات العامة، وتحسين الظروف المعيشية والاجتماعية للمجتمعات المحلية وزيادة التوظيف.

تركز الجزائر على تحسين التنمية المحلية من خلال تطوير البنية التحتية والخدمات العامة في المناطق الريفية والحضرية، وتوفير فرص العمل وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في المجتمعات المحلية. وتشجع الحكومة الجزائرية أيضًا الحوكمة المحلية والمشاركة المجتمعية في صنع القرار وتنفيذ المشاريع التنموية. يتمثل بعض البرامج التنموية المحلية التي تم تنفيذها في الجزائر في تحسين بنية التحتية، وتطوير السياحة المحلية، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق النائية والمحرومة. وتستهدف هذه البرامج الحد من الفقر والبطالة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية في الجزائر.

حيث تركز الحكومة على تطوير القدرات المحلية وتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار وتنفيذ المشاريع التنموية. وتسعى الحكومة الجزائرية إلى توفير المزيد من الفرص للشباب وتعزيز التنمية المستدامة وتطوير الاقتصاد المحلي في المناطق النائية والمحرومة. تتضمن استراتيجيات التنمية المحلية في الجزائر تعزيز الحوكمة المحلية والمشاركة المجتمعية، وتوفير الدعم الفني والتقني للمجالس المحلية والجمعيات المحلية، وتحسين توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والنقل والكهرباء والاتصالات.

وتتمثل الجهود الحكومية الرئيسية في تعزيز التنمية المحلية في تطوير برامج لتحسين البنية التحتية، وتعزيز التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وتوفير فرص العمل ودعم ريادة الأعمال في المجتمعات المحلية. تقوم الحكومة الجزائرية أيضًا بدعم التعاون بين المجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية. وتشجع الحكومة الجزائرية الابتكار والتكنولوجيا والاستثمار في الأبحاث والتطوير وتطبيقها في المجتمعات المحلية لتعزيز التنمية المحلية وتحسين الجودة الحياتية للمجتمعات المحلية.

المطلب الأول:تعريف التنمية المحلية في الجزائر وأهميتها

تتضمن استراتيجيات التنمية المحلية في الجزائر تعزيز الحوكمة المحلية والمشاركة المجتمعية، وتوفير الدعم الفني والتقني للمجالس المحلية والجمعيات المحلية، وتحسين توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والنقل والكهرباء والاتصالات. وتتمثل الجهود الحكومية الرئيسية في تعزيز التنمية المحلية في تطوير برامج لتحسين البنية التحتية، وتعزيز التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وتوفير فرص العمل ودعم ريادة الأعمال في المجتمعات المحلية.

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية في الجزائر أحد الأولويات الحكومية في الفترة الحالية، حيث تركز الحكومة على تطوير القدرات المحلية وتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار

وتنفيذ المشاريع التنموية. وتسعى الحكومة الجزائرية إلى توفير المزيد من الفرص للشباب وتعزيز التنمية المستدامة وتطوير الاقتصاد المحلي في المناطق النائية والمحرومة.

تتضمن استراتيجيات التنمية المحلية في الجزائر تعزيز الحوكمة المحلية والمشاركة المجتمعية، وتوفير الدعم الفني والتقني للمجالس المحلية والجمعيات المحلية، وتحسين توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والنقل والكهرباء والاتصالات.

بعد الحرب العالمية الثانية اختلف تعريف التنمية المحلية وعرف تطورات كبيره بسبب التغيرات الجذرية التي مست كل الميادين، فبعد أن كان مفهوم التنمية المحلية يركز على جانب أو ميدان واحد أصبح يمس العديد من المجالات منها المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وذلك بهدف الوصول إلى نتائج تحقق الأهداف المرجوة والمرغوبة في كل مجال، وبتعدد المجالات في التنمية ظهرت العديد من التعريفات التي تطرقت للتنمية المحلية واختلفت في عدم تحديد نموذج واحد للتنمية وهذا راجع لعدة أسباب من بينها عدم وجود نموذج للتنمية المحلية كما أن التنمية المحلية تحوي العديد من الإبعاد الاجتماعية والاقتصادية وغيرها كما أنها تحتاج إلى كما أنها تحتاج لمسؤولية المواطن ومشاركته مع الجماعات المحلية.[1]

ومن بين التعريفات التي تطرقت لتعريف التنمية المحلية نذكر ما يلي:

تعريف هيئة الأمم المتحدة : "التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع في حياة الأمة و المساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع ".

تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة : " تنمية المجتمع من الإجراءات الشاملة التي تستخدم لرفع مستوى المعيشة و تركز اهتمامها أساسا على المناطق الريفية ".

تعريف إدارة التعاون الدولية التابعة للأمم المتحدة :" عملية للعمل الاجتماعي تساعد أفراد المجتمع على تنظيم المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ عن طريق تحديد

[1] . سلاوي يوسف، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري، جدة، مرجع سابق، ص23.

مشاكلهم و احتياجاتهم والقضاء على مشاكلهم والعمل على تنفيذ هذه الخطط بالاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع و استكمال هذه الموارد بالخدمات و المساعدات الفنية والمادية من جانب المؤسسات الحكومية و الأهلية من خارج المجتمع المحلي " .[1]

وقد عرفها .ج. ل . **قيقو L Guigou** . كمايلي:

"التنمية المحلية هي التعبير عن التضامن المحلي الذي يخلق علاقات اجتماعية جديدة، تظهر في إرادة سكان جهة (إقليم) صغيرة في تثمين الثروات المحلية التي تعتبر كباعث لخلق التنمية."[2]

تعريف "كسافيي جراف XAVIER GREFFE:

"التنمية المحلية عبارة عن مسار لتنويع و زيادة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية على إقليم معين من خلال تعبئة موارده وطاقاته و التنسيق بينها إذن هي ناتج مجهودات الشعب ، و يفترض وجود مشروع تنموي يجمع بداخله مكونات اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ".

تعريف أرثر دونهام Arthur Dunham:

التنمية المحلية ماهي إلا نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي و التوجيه الذاتي لشؤونه ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة و تنسيق النشاط التعاوني و المساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية و الأهلية".[3]

يتضح من هذه التعريفات أن التنمية المحلية تهدف إلى تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمناطق المحلية، وذلك من خلال تحسين الخدمات الأساسية وتطوير البنية التحتية وتشجيع الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي

[1]. ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسين حسني ومحمود حامد حسين ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ السعودية،ص50، لاتوجد سنة نشر.

[2]. سلاوي يوسف، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري،المرجع السابق، ص24.

[3]. سلاوي يوسف، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري،المرجع السابق، ص25.

في المنطقة، وتشجيع المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية في صنع القرارات وتحقيق التنمية المستدامة. كما أنها تتطلب العمل بشكل متكامل وشراكة بين المجتمع المحلي والحكومة المحلية والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى لتحقيق الأهداف المرجوة.

الفرع الثاني: أهمية التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية في الجزائر أحد الأولويات الوطنية وذلك من خلال تمكين الجهات المحلية من إدارة شؤونها وتحقيق التنمية المستدامة. ويتضح ذلك من خلال الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية لتطوير البنية التحتية للمناطق المحلية وتحسين الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والنقل والإسكان والماء والكهرباء.

وتتضمن أهمية التنمية المحلية في الجزائر ما يلي:

1. تحقيق التوازن الإقليمي: حيث تساهم التنمية المحلية في تحقيق التوازن الإقليمي بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الجهات الساحلية والجهات الداخلية في البلاد.
2. توفير الوظائف: حيث تساعد التنمية المحلية في خلق فرص عمل جديدة في المناطق المحلية، وبالتالي تخفيف البطالة والفقر في هذه المناطق.
3. تعزيز المشاركة المدنية: حيث تتيح التنمية المحلية للمواطنين فرصة المشاركة الفعالة في صنع القرارات المحلية، وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة.
4. تحسين جودة الحياة: حيث تهتم التنمية المحلية بتحسين جودة الحياة في المناطق المحلية، وذلك من خلال تحسين الخدمات الأساسية والترفيهية والبيئية.
5. تطوير الاقتصاد المحلي: حيث تساعد التنمية المحلية في تنمية الاقتصاد المحلي من خلال تشجيع الاستثمارات ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق المحلية.[1]

تمثل التنمية المحلية في الجزائر أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة والموازنة بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المناطق المحلية. تهدف التنمية المحلية إلى تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التعاون والتضامن الاجتماعي، وتحسين جودة الحياة في المناطق المحلية، كما تعزز الانتماء

[1]. إبراهيم عبد اللطيف، الإطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الإدارة، مجلد24، عدد3، 1992، ص54

الوطني والهوية الثقافية وتحسن الأمن والاستقرار. تتبنى الجزائر نهجاً شاملاً في تنمية المناطق المحلية يستند إلى الحوكمة المحلية والشراكة المجتمعية والتخطيط الشامل والمشاركة المواطنية، وتعمل على توفير الموارد المالية والتقنية اللازمة لتحقيق التنمية المحلية.

المطلب الثاني: مجالات وأهداف التنمية في الجزائر

الفرع الأول: مجالات التنمية المحلية في الجزائر

تشمل مجالات التنمية المحلية في الجزائر العديد من الجوانب والأبعاد، وفيما يلي سنوضح البعض من مجالاتها بالتفصيل:

1. تطوير البنية التحتية: تهدف هذه المجال إلى تحسين البنية التحتية في المناطق المحلية، وتشمل الطرق والجسور وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للسكان. يتطلب هذا المجال جهودًا كبيرة في التخطيط والتنسيق والتنفيذ، ويتم تمويله من خلال ميزانية الدولة والموارد المحلية والخارجية.
2. توفير فرص العمل: تسعى التنمية المحلية إلى توفير فرص العمل للشباب والنساء والفئات الأخرى،[1] وتشمل هذه الفرص العمل الحر والعمل الرسمي وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والزراعة والسياحة. يتطلب هذا المجال تطوير السياسات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز القدرات الاقتصادية والتشجيع على الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الابتكار والابتكار.
3. تعزيز التعاون والتضامن الاجتماعي: تهدف التنمية المحلية إلى تعزيز التعاون والتضامن بين المجتمعات المحلية وتعزيز الروابط بينهم، وتشمل هذه المجال على التنمية المجتمعية والثقافية والاجتماعية، وتعزيز دور المرأة والشباب والأقليات في تنمية المجتمعات المحلية.

[1]. إبراهيم عبد اللطيف، الإطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الإدارة، المرجع نفسه ، ص55.

4. تحسين الخدمات الاجتماعية والصحية: تهدف التنمية المحلية إلى تحسين الخدمات الاجتماعية والصحية في المناطق المحلية، وتشمل هذه المجال على تحسين الرعاية الصحية وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي وتعزيز البنية التحتية للخدمات الاجتماعية والصحية. ويتطلب هذا المجال العمل على تحسين نوعية الخدمات وزيادة الوعي بالصحة وتشجيع التعاون بين المؤسسات الصحية والمجتمع
5. تحسين البيئة والحفاظ على الثروات الطبيعية: تهدف التنمية المحلية إلى تحسين البيئة والحفاظ على الثروات الطبيعية في المناطق المحلية، وتشمل هذه المجال على التنمية المستدامة وحماية البيئة وتحسين إدارة الموارد الطبيعية. ويتطلب هذا المجال تعزيز الوعي بالبيئة وتشجيع النشاطات الاقتصادية المستدامة وتحسين إدارة النفايات والمياه والطاقة.[1]

الفرع الثاني : أهداف التنمية المحلية في الجزائر

تهدف التنمية المحلية إلى:

- ❖ تحسين جودة الحياة للسكان في المناطق المحلية.
- ❖ تعزيز النمو الاقتصادي في المناطق المحلية.
- ❖ تطوير البنية التحتية للمناطق المحلية.
- ❖ تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية في عملية صنع القرارات.
- ❖ الحفاظ على البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية في المناطق المحلية.
- ❖ تعزيز قدرات المجتمع المحلي والحكومات المحلية على التخطيط والتنفيذ وإدارة المشاريع التنموية.
- ❖ الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي في المناطق المحلية وتعزيز السياحة المحلية.
- ❖ توفير فرص العمل وتحسين مستوى الدخل للمجتمعات المحلية[2].

---

[1]. إبراهيم عبد اللطيف ،الإطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الإدارة، المرجع نفسه. ص56.

[2] . بدال غنية ،التخطيط البلدي والتنمية المحلية ،مذكرة تخرج سنة رابعة، دفعة 39 فرع إدارة محلية ،المدرسة الوطنية للإدارة 2006،ص08. .

- ❖ تعزيز الأمن الغذائي وتطوير الزراعة المحلية والصناعات الحرفية في المناطق المحلية.
- ❖ تعتبر التنمية المحلية جزءًا من التنمية المستدامة التي تهدف إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتشجع الاستدامة من خلال تطوير الممارسات الصديقة للبيئة والتعايش السلمي والمشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية في صنع القرارات. [1]

ويمكن أن تكون التنمية المحلية عنصرًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية والإقليمية والدولية، وتعدّ التنمية المحلية عملية شاملة ومتكاملة يشارك فيها مختلف الشركاء، وتحتاج إلى وضع استراتيجيات فعالة لتحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الثالث: الاستراتيجيات والخطط الوطنية للتنمية في الجزائر

قامت الجزائر بتبني العديد من الاستراتيجيات والخطط الوطنية للتنمية المحلية على مدى السنوات العديدة الماضية، والتي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين. من بين هذه الاستراتيجيات والخطط نذكر مايلي:

1. الخطة الوطنية للتنمية المستدامة 2015-2030: تهدف هذه الخطة إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتشجيع المشاركة المدنية وتحسين الحكم الرشيد. وقد تم إطلاق هذه الخطة في سبتمبر 2015.
2. الخطة الوطنية للتنمية المحلية: تهدف هذه الخطة إلى تحقيق التنمية المحلية في الجزائر من خلال تعزيز الهياكل المحلية وتحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي في المناطق النائية والمحرومة.[2]

[1] . بدال غنية ،التخطيط البلدي والتنمية المحلية ، المرجع السابق، ص08.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية ،تطبيق اهداف التنمية المستدامة،الجزائر تاريخ النشر12 ديسمبر 2018 ، الساعة 17:24 ، اخر تعديل 12 ديسمبر 2018، الساعة 17:25 ، الموقع الالكتروني: **https://www.aps.dz/ar/algerie/63887-2030**

3. خطة عمل حكومة الجزائر 2019-2024: تشتمل هذه الخطة على العديد من المبادرات الهامة لتعزيز التنمية المحلية، بما في ذلك تعزيز الصناعات الصغيرة.

والمتوسطة وتطوير البنية التحتية في المناطق النائية والتحفيز الاقتصادي والاجتماعي.

4. خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030: تهدف هذه الخطة إلى تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الجزائر، من خلال تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة الـ 17، بما في ذلك التوجهات المتعلقة بالتنمية المحلية وتحسين الحياة المجتمعية والاقتصادية.

5. خطة العمل الوطنية لترقية القطاع الفلاحي والتنمية الريفية، التي تهدف إلى تعزيز الإنتاج الزراعي وتحسين دخول المزارعين وتطوير القطاعات الصناعية الريفية والسياحة الريفية.

6. خطة الإنماء المستدام للصناعة 2016-2030، التي تهدف إلى تحسين جودة الإنتاج الصناعي وزيادة التشغيل في هذا القطاع.

7. البرنامج الوطني للتعاون الفلاحي، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون بين المزارعين والفلاحين لتحسين الإنتاج والدخول المادي.

8. خطة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي تهدف إلى تطوير هذا القطاع وزيادة إسهامه في الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل جديدة.

تعد هذه الاستراتيجيات والخطط الوطنية أساساً لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر وتعزيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل جديدة، ومن المهم تنفيذها بشكل فعال وتوفير الدعم اللازم لتحقيق الأهداف المنشودة.[1]

[1] مجموعة هيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة خطة 2030 ،موقع الكتروني ، https://www.un.org/sustainable-development-goals.

خلاصة الفصل:

يتمثل دور المخطط البلدي في التنمية المحلية بالجزائر في تحديد وتنظيم استراتيجيات التنمية المحلية في المدن والبلديات. وهو أداة أساسية لتطوير وتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المحلية. وتشمل المهام الأساسية للمخطط البلدي للتنمية المحلية وضع الخطط والبرامج الشاملة للتنمية المحلية، وتحديد الأولويات والمشاريع الرئيسية التي يجب تنفيذها، وتعزيز الاستثمارات وجذب المشاريع والأنشطة الاقتصادية، وتحسين الخدمات العامة والبنية التحتية وتوفير العمل وزيادة الإنتاجية.

وتعتبر التنمية المحلية جزءًا من التنمية المستدامة، حيث تهدف إلى تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المناطق المحلية على المدى الطويل، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البلاد بشكل عام. ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال وضع خطط وبرامج شاملة وتطبيقها بشكل فعال في المناطق المحلية.

الفصل الثاني:

الآليات القانونية المسطرة لتنفيذ المخطط البلدي للتنمية

الفصل الأول: الآليات القانونية المسطرة لتنفيذ المخطط البلدي للتنمية

بعد التطرق إلى الإطار العام للمخطط البلدي للتنمية في الفصل الأول، سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على الآليات التي تحدد وتضبط تجسيد المخطط البلدي على أرض الواقع من الناحية القانونية والإدارية، والناحية التقنية والفنية وأيضا الناحية المالية، وأبرز النصوص القانونية المذكورة والهياكل الإدارية المكلفة بالمخطط على مستوى المجلس الشعبي البلدي.
وخصوصا أن المخطط البلدي للتنمية يمر بعدة خطوات أساسية منها ما يتعلق بمرحلة الإعداد ومرحلة التنفيذ ويتخلل تجسيد هذا المخطط بمجموعة من الآليات تسهم في تحديد خارطة العمل التنموي على مستوى البلديات وتحديد المهام والمسؤوليات للأطراف القائمة على تنفيذه.

كما تم تقييم دور المخططات البلدية في تحقيق التنمية على المستوى المحلي والمتمثل في البلدية والولاية وأبرز المشكلات والصعوبات التي تواجه خلال مراحل هيكلة وبناء المشروع إلى تنفيذه، وأيضا على المستوى الوطني، وتتحدد جوانب التقييم في عدة مجالات حيوية تشمل: المجال الإقتصادي والإداري والإجتماعي والبيئي.

المبحث الأول: أنواع الآليات القانونية المسطرة لتنفيذ المخطط البلدي للتنمية المحلية

تمثل البلدية القاعدة اللامركزية والأقرب للمواطن والأدرى بإحتياجاته ومتطلباته الأساسية وخصوصا على مستوى القرى ومناطق الظل. الأمر الذي يجعل المخطط البلدي له أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية في مختلف المجالات وتلبية إحتياجات وتطلعات المواطنين، كما أن تجسيد البلدية للمخططات التنموية مقرون بآليات وطرق معينة لتنفيذها بطرق صحيحة وممنهجة وبمساعدة عدة مؤسسات ومصالح إدارية على المستوى المحلي والوطني، وفي هذا الصدد سنلقي الضوء على أبرز الآليات التي تدعم تنفيذ المخطط البلدي لتحقيق التنمية.

المطلب الأول: الآليات القانونية والإدارية

الفرع الأول :الآليات القانونية لتنفيذ المخطط البلدي للتنمية

تتحدد الآليات القانونية في مجموعة النصوص القانونية التي وضعها المشرع الجزائري في إطار التخطيط وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية ومهام ومسؤوليات القائمين عليها على مستوى الهياكل الإدارية للبلدية أو الولاية والمصالح المشتركة، كما تتمثل هذه الآليات في الدور التنموي الذي تلعبه كل من المجلس البلدي كهيئة مداولة وعمل اللجان الدائمة والمؤقتة للمجلس الشعبي البلدي وأعضاء مختلف لجان الصفقات العمومية في تنفيذ المخططات التنموية.

01/ المجلس الشعبي كهيئة مداولة.

نصت المادة 72 من القانون رقم01-12 المتعلق بقانون الإتفاقيات على أن:

المجلس الشعبي البلدي كهيئة مداولة يشرف على تسيير شؤون البلدية وإدارة الشؤون المحلية، كما يعتبر الجهاز الأساسي في البلدية ومظهر من مظاهر الممارسة الديموقراطية وصورة من صور المشاركة الشعبية في صنع القرار وتسيير الشؤون المحلية للإقليم.

ونظرا للدور الذي يقوم به المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية وإشباع حاجات سكان المنطقة، فإن من المميزات التي يتسم بها أنه يدار عن طريق فئة منتخبة، يتم إنتخابهم من قبل سكان المنطقة كونهم أدرى بشؤون المنطقة إجتماعيا وإقتصاديا وثقافيا[1].

ولقد شكل دستور 1963 المرجعية الأساسية في محاولة الدولة الجزائرية إصدار التفكير في إصدار قانون بلدي يتناسب مع العديد من القطاعات، وإعتبرت البلدية قاعدة التنظيم السياسي، الإقتصادي والإجتماعي ليشتمل مرسوم 18-01-1967 على ميثاق البلديات وتوضيح دور المجالس البلدية في التنمية، ثم صدور قانون البلدية الجديد 10/11[2].

[1] . القانون رقم 01-12 المؤرخ في 21 يناير 2012 المتعلق بقانون الإتفاقيات المادة 72، ص18

[2] . همساس، مسعودة. المجلس الشعبي البلدي كآلية قانونية للمشاركة في التنمية المحلية. مجلة ضياء للدراسات القانونية، المجلد 03، العدد 02، 2021، ص 87

ويعرف المجلس الشعبي البلدي على أنه:" الجهاز المنتخب الذي يمثل الإدارة الرئيسية للبلدية ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية كما يعتبر أقدر الأجهزة عن التعبير عن المطالب المحلية"[1].

ويعد الإشتراك الفعلي للفئة المنتخبة في صنع القرار وإدارة وتنظيم للشؤون أصدق تعبيرا للديموقراطية، كما يهدف ويؤكد ويضمن إستعمال الحريات العامة للمواطنين ويتفق على مبدأ إشراك الشعب مع ممثليه في إدارة الشؤون العامة على المستوى المحلي، وينظر لكيفية تشكيل المجلس الشعبي البلدي وإختصاصات المنظمة له، فقد منحه القانون إستقلالية في إدارة الشؤون المحلية بعيدا عن السلطة المركزية دون الخروج عن الخطة أو الإستراتيجية العامة للدولة.

يعقد المجلس الشعبي البلدي نظام مداولات كل شهرين ولا تتعدى كل دورة 05 أيام، كما يمكن أن يعقد دورتين إستثنائيتين، كلما إقتضت الضرورة وذلك بفعل أسباب قاهرة بطلب من رئيسه أو ثلثي أعضاءه أو الوالي. كما يمكن أن تكون في إقليم آخر إذا تعذر الإجتماع في البلدية، ويجب على البلدية أن تتأكد من الموارد المالية الضرورية للتكفل بالأعباء والمهام المخولة لها قانونيا في الميدان وذلك وفق المواد 02-19 من قانون البلدية[2].

وفي ضوء ما ورد ذكره نخلص أن المجلس الشعبي البلدية يعكس صفة اللامركزية في إدارة وتسيير الشؤون المحلية كما يعكس الإرادة الشعبية، يتكون من جهاز إداري منتخب يمثل مشاركة المواطنين في إدارة مطالبهم وإحتياجاتهم على المستوى المحلي، يتكون من المجلس ورئيس المجلس.

[1] . خشمون، محمد. مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية : دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، أطروحة دكتوراه علوم تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص.147

[2] . القانون رقم 10/11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل22 يونيو سنة 2011، ع.37، 2011، ص07-09

وهذا ما أكدته المادة 03 من قانون البلدية: يدير البلدية مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي

ويحدد القانون البلدي صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثل البلدية وله الحق في إتخاذ جملة القرارات على المستوى المحلي وفق المادة 77 من القانون رقم 10/11 الخاص بالبلدية، وتتمثل صلاحياته في مايلي:

- يمثل رئيس البلدية في جميع المراسم التشريفية والتظاهرات الرسمية.
- يمثل رئيس البلدية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية وفق الشروط والأشكال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول به.
- إعداد مشروع جدول أعمال الدورات ويترأسها ويسهر على تنفيذ المداولات[1].
- تنفيذ ميزانية البلدية وهو الآمر بالصرف.
- يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي وتبليغه بذلك.
- يقوم تحت رقابة المجلس الشعبي البلدي بجميع التصرفات الخاصة بالمحافظة على الأملاك والحقوق المكونة لممتلكات البلدية وإدارتها، ويجب عليه على وجه الخصوص القيام بمايلي:
- التقاضي بإسم البلدية ولحسابها.
- إدارة مداخيل البلدية ومتابعة تطور المالية البلدية
- إبرام عقود إقتناء الأملاك والمعاملات والصفقات والايجارات وقبول الهبات والوصايا
- القيام بمناقصات أشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها
- إتخاذ كل القرارات الموقفة للتقادم والاسقاط [2].

[1] . القانون رقم 10/11، المرجع نفسه، ص14

[2] . المادة 77.03 من قانون البلدية 10/11، المرجع السابق، ص14

02 لجان الصفقات العمومية بالبلدية.

قضت المادة 165 من المرسوم الرئاسي 15-247 على أن:" تحدث لدى كل مصلحة لجنة الصفقات تكلف بالرقابة القبلية الخارجة للصفقات العمومية".

كما نص المرسوم الرئاسي 15-247 منه على أن اللجنة البلدية للصفقات تختص أساسا بدراسة مشاريع دفاتر الشروط والصفقات والملاحق التي تبرمها البلدية.

وينعقد إجتماع اللجنة البلدية للصفقات إلا ببلوغ النصاب القانوني المحدد في الفقرة الثالثة من المادة 191 من المرسوم الرئاسي 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية والمتمثل في إتفاقية المطلقة للأعضاء اللجنة، أما في حالة عدم إكتمال النصاب تجتمع اللجنة من جديد في غضون 8أيام المقبلة وتعقد مداولات مهما كان عدد الحاضرين. تتم دراسة ومعالجة الملفات المعروضة على لجنة البلدية للصفقات العمومية من خلال تعيين رئيسها عضو من أعضاءها وتكليفه بدراسة الملف سواء تعلق الأمر بدراسة مشروع دفتر الشروط أو مشروع صفقة[1]. أو مشروع ملحق ويسمى هذا الأخير مقررا، ينتهي دراسة الملف بتقديم تقرير تحليلي عنه يوضح من خلاله البيانات المتعلقة بالملف[2].

03/عمل لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض.

تمارس لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض وفق إجراءات معينة قانونيا وتتمثل أساسا في إجراءات طلب العروض، وفرض المشرع لهذه الإجراءات من شأنه أن يضيف على هذه المرحلة إبرام الصفقات علنيا وبشفافية. حيث تجمع اللجنة بناءا على إستدعاء صادر عن مسؤول المصلحة المتعاقدة[3] .

[1] . المرسوم الرئاسي رقم 15-247 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق ل16. المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية ، 2015، ص40، 44

[2] . المرسوم التنفيذي رقم 15-247، المادة 91، المرجع نفسه، ص44

[3]. المرسوم الرئاسي رقم 15-247، المادة 70. المرجع نفسه، ص19

وهذا في آخر يوم من الآجال المحدد للإيداع العروض بحيث أن تحديد تاريخ إجتماع لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض من السلطة التقديرية للإدارة، تعقد لجنة فتح الأظرفة جلساتها بصفة علانية وبحضور المتعهدين الذين يتم إعلامهم مسبقا خلال تحديد اللجنة وتاريخ وساعة فتح الأظرفة[1].

وعليه فإن مهمة لجنة فتح الأظرفة تتبع بعملية تحرير محضر في السجل المخصص كذلك من طرف كافي الجلسة يوقعه الأعضاء الحاضرين ونفس الشيئ بالنسبة لعملية تقييم العروض. فبعد التداول يحرر محضر من قبل رئيسي الجلسة يدون فيها قرارات اللجنة وكل الآراء والتخصصات التي يبديها الأعضاء.

إستندت نصوص الصفقات العمومية للجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض مهمة الفحص حسب الإجراءات المحددة لها تبعا للمواد 13، 14، 15، 16،20 من قانون الصفقات وفي هذا الصدد نصت المادة 106 من قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام على مايلي:"...يوافق تاريخ وآخر ساعة لإيداع العروض وتاريخ وساعة فتح الاظرفة العروض التقنية والمالية آخر يوم من أجل تحضير العروض تمتد إلى غاية يوم العمل الموالي..."[2].

04/عمل اللجان الدائمة والمؤقتة للمجلس التقني البلدي

لقد حدد القانون الحالي المتعلق بالبلدية رقم 10/11 وكذلك النظام الداخلي نموذج المجالس الشعبية البلدية. يتضح أن المجلس الشعبي البلدي هو الوعاء الرئيسي لتشكيل اللجان البلدية والتي تنقسم إلى نوعين: لجان دائمة للمجلس الشعبي تنشأ مع بداية العهدة الإنتخابية ولجان خاصة ومؤقتة تنشأ لتنفيذ مهام محددة[3].

[1] . المرسوم الرئاسي رقم 15-247، المادة 70. المرجع نفسه، ص19

[2] . مرسوم رئاسيّ رقم 10 – 236 مؤرّخ في 28 شوّال عام 1431 الموافق 7 أكتوبر سنة 2010 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية، العدد 58، 2010، ص08، 09، 23

[3] . القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية، المرجع السابق، ص09-10

تعتبر اللجان الدائمة هي اللجان الإجبارية في كل مجلس بحيث تنشأ مع بداية العهدة الإستثنائية للمجلس الشعبي البلدي، وتسهر مادام المجلس يمارس صلاحياته المحددة في قانون البلدية وتنتهي بإقصائه وتستحدث اللجان الدائمة بناءا على إقتراح من رئيس المجلس وبموافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي، ثم تعد اللجنة نظامها الداخلي وتعرضه على المجلس المصادق عليه وهذا ما نصت عليه المادة 32 من قانون البلدية.

وقد يحدث أن ينبثق عن هذه اللجنة الدائمة لجنة فرعية من أجل دراسة مواضيع تضمن صلاحيات اللجنة الأصلية، فيمكن للجنة واحدة التكفل بعدة ميادين وذلك حسب أحكام المادة 38 في الفقرة الثالثة من النظام الداخلي النموذجي للمجالس الشعبية البلدية.

وبالرجوع إلى أحكام المادة 31 نجده قد توسع في مجال اللجان الدائمة وليشمل مجالات جديدة وهي كالآتي:

- الإقتصاد والمالية والإستثمار.
- الصحة والنظافة وحماية البيئة.
- تهيئة الإقليم والتعمير.
- الري والفلاحة والصيد البحري.
- الشؤون الإجتماعية والثقافية والرياضية والشباب[1].

❖ **عمل اللجان المؤقتة.**

إلى جانب اللجان الدائمة للمجلس الشعبي البلدي إختار المشرع إمكانية تشكيل لجان خاصة أو مؤقتة تنشأ بموجب إقتراح رئيس المجلس وبعد موافقة أغلبية الأعضاء، وهذا حسب ما نصت عليه المادة 33 من قانون البلدية، الهدف منها هو دراسة موضوع معين وبصورة وافية وتقديم تقرير بذلك عن المهام المستعجلة والظرفية وبالتالي بقاء بناء هذه اللجنة مرتبط بالموضوع الذي أنشأت،[2]

[1] . القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية، المرجع السابق، ص09-10

[2] . عشي، علاء الدين، شرح قانون البلدية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص32

من أجله. ولقد أتاحت المادة 33 من قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي تشكيل لجان خاصة وفق إجراءات محددة وهي كمايلي:

- وجوب المصادقة على المداولة المتضمنة تشكيل اللجنة.
- النص الصريح على أهداف اللجنة وتحديد وقت إنتهاء مهامها[1].

في حين تبقى القواعد التي تحكم اللجان الخاصة نفسها بالنسبة للجان العادية، كما أوجب المشرع في المادة 35 مايلي:

- ❖ أن يضمن تشكيل اللجنة تمثيلا نسبيا يعكس المكونات السياسية للمجلس بهدف تحقيق التوازن السياسي داخل هيئة المداولات.
- ❖ يرأس كل لجنة منتخب بلدي يعينه المجلس وتقوم اللجنة بإعداد نظامها الداخلي ويعرض على المجلس للمصادقة.
- ❖ أجاز المشرع للجان الدائمة والمؤقتة بأن تستدعي لحضور إجتماعاتها الموظفين الذين
- ❖ يباشرون نشاطهم في إقليم البلدية أو مواطني البلدية ذوي الخبرة إذا تبين أن هناك حاجة لإستشاراتهم وبإمكانهم تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة[2].

الفرع الثاني: الآليات الإدارية لتنفيذ المخطط البلدي

تتدرج هذه الآليات في إطار الرقابة والإدارة المالية التي تمارسها الوصاية الإدارية والمصالح التابعة لمختلف نشاطات المجلس الشعبي البلدي والمتعلقة بالتسيير والتنمية المحلية.

[1] . عشي، علاء الدين، المرجع نفسه، ص32

[2] . غفاري، فاطمة الزهراء، زحوط زكرياء، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018، ص.54.

01/ مجلس الولاية:

يمثل المجلس الشعبي الولائي جهاز مداولة على مستوى الولاية ويصدر بمقتضى هذه الصفة قرارات إدارية في إختصاصاته المنصوص عليها قانونيا، حيث يقوم المجلس الشعبي الولائي بإقتراح سنوي لقائمة مشاريع قصد تسجيلها في البرامج القطاعية العمومية، ويقدم مساعدات للبلديات في إطار التكامل وإنسجام الأعمال التي ينبغي القيام بها، كما يمكنه المبادرة بكل الأعمال التي تهدف إلى إنجاز التجهيزات التي يحكم حجمها وأهميتها أو إستعمالاتها تتجاوز قدرات البليات في مجال التنمية الإقتصادية، يقوم المجلس الولائي بإعداد مخططات للتنمية على المدى المتوسط تبين الأهداف والبرامج والوسائل المقتناة من الدولة في إطار مشاريع الدولة وبرامج البلدية للتنمية.

كما يمارس المجلس عدة أدوار في إطار تنفيذ المخططات البلدية، وهي كالآتي:

- يساهم المجلس بتشجيع البرامج الترقوية للتشغيل بالتشاور مع البلديات والمعامليين الإقتصاديين ولاسيما إتجاه الشباب والمراد ترقيتها في ظل إحترام المعايير الوظيفية في مجال الصحة العمومية، إنجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات ويسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية ويتخذ في هذا الإطار كل التدابير لتشجيع إنشاء هياكل مكلفة بمراقبة وحفظ الصحة في المؤسسات المستقبلة للجمهور.
- يساهم المجلس الولائي بالتنسيق مع البلدية في كل نشاط إجتماعي يهدف إلى ضمان تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي وحماية الأمومة والطفولة ومساعدة المسنين وفئة ذوي الإحتياجات الخاصة.
- يساهم في حماية التراث الثقافي والفني والتاريخي والحفاظ عليه بمساعدة المصالح التقنية المؤهلة وبالتنسيق مع البلديات وكل هيئة أو جمعية معينة[1].

[1] . بيرق، عمار، المجلس الشعبي الولائي في الجزائر: التشكيلة والصلاحيات، عنابة، جامعة باجي مختار، 2019، ص.123.

أما في مجال السكن، يساهم المجلس بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية في برامج القضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربته[1].

02/ المفتشية العامة للولاية: تعرف المفتشية العامة على أنها هيئة دائمة للرقابة تسهر على فحص ومراجعة التسيير المالي والمحاسبي لكل الهيئات والمؤسسات التابعة للدولة، أنشأت بموجب المرسوم 80-53 والمتضمن سير المفتشية وتنظيمها[2].

والمرسوم التنفيذي رقم 08-272 المؤرخ في 06-09-2008 يحدد صلاحيات المفتشية العامة المالية[3].

لقد شهدت المفتشية العامة عدة تعديلات حيث تم تعيينه تبعا للظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وذلك حرصا على الحفاظ على المال العام من الفساد ليحدد في الأخير مجال تدخلها تبعا لأحكام المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 108-272، ويشمل مايلي:

- تمارس الرقابة العامة على التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة والجماعات الإقليمية وخاصة البلديات.

وبحسب ماورد في المادة 5 من المرسوم التنفيذي 08-272 المحدد لصلاحيات المفتشية العامة فإن موضوع الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية (البلدية والولاية) يتركز أساسا على مجموعة من العناصر المحصورة في مدى شرعية ودقة الحسابات والمتمثلة أساسا في التحقق من مايلي:

- سير الرقابة الداخلية على ميزانية البلدية وفعالية هياكل التدقيق الداخلي.
- التسيير المالي والمحاسبي للميزانية المحلية وتسيير الأملاك التي تعود إليها[4].

---

[1] . بيرق، عمار، المرجع السابق، ص.123-124

[2] . المرسوم رقم 80-53 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن إحداث المفتشية العامة المالية، العدد 50، 2008، ص 08

[3] . المرسوم رقم 80-53 ، المرجع السابق، ص 08

[4] . محمد لخضر، دلال وعصام، نجاح، رقابة المفتشية العامة للمالية على ميزانية الجماعات المحلية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد07، العدد 02، ديسمبر 2022،ص982

- رقابة النفقات التي تبرمها البلدية والطلبات العمومية وصيغ تنفيذها.
- تعبئة الموارد المالية للبلدية من الإيرادات الجبائية وغير الجبائية والجدير بالذكر أن المفتشية العامة للولاية تقوم بهذه التدخلات في شكل مهام تفتيشية، وفي إطار تسهيل مهامها يمكن لها تحت رقابتها ومسؤولياتها إشراك موظفيين عموميين مؤهلين مرخص لهم من قبل سلطاتهم السلمية[1].

ج. الدائرة كهيئة وصاية على البلدية:

يمارس رئيس الدائرة وصاية على المجلس الشعبي البلدي وذلك على عدة نواحي مختلفة منها:

- ❖ المصادقة على مداولات المجلس الشعبي البلدي بالإضافة إلى متابعة تنفيذ مخططات البلدية للتنمية وذلك من خلال تقويم مصادرها لمنع إنحرافها عن المسار الصحيح ومبادئها وأهدافها المسطرة من أجل تحقيقها.
- ❖ تعتبر الوصاية المفروضة على المجلس الشعبي البلدي من طرح رئيس الدائرة ضرورية لأنه تسمح تقديم آراء ونصائح من شأنه أن تساهم في رفع مردودية التنمية للبلدية وتحسن من طريقة تقديم الخدمات في مجال الإدارة للمواطنين فلا تعتبر وصاية لرئيس الدائرة نفيا لوجود اللامركزية الإدارية للبلدية بل هي وصاية قانونية تحت سلطة الوالي فحسب[2].

03/ الأمين العام للبلدية:

يعتبر الأمين العام للبلدية من المناصب العليا للبلدية بالنظر للمهام التي يقوم بها حيث خصص له المشرع الجزائري مكانه هامة من خلال النصوص القانونية في المادة 13،15،14 وتتحدد مهام ومسؤوليات الأمين العامة للبلدية في مايلي:

[1] . محمد لخضر، دلال وعصام، نجاح، رقابة المفتشية العامة للمالية على ميزانية الجماعات المحلية، المرجع السابق،ص982

[2] . مشكور مصطفى, لخضاري العيد، دور الدائرة في التنمية المحلية، مجلة ضياء للدرسات القانونية، العدد01، السنة 2021 ، ص 150

- ❖ تحضير إجتماعات المجلس الشعبي البلدي وذلك بتوفير كافة الوسائل المادية والبشرية وضمان الحفاظ على سجل المداولات.
- ❖ تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي وذلك من خلال إعلام الجمهور بها.
- ❖ متابعة تنفيذ القرارات الخاصة بالمشاريع التنموية.
- ❖ تنشيط وتنسيق سير المصالح الإدارية والتقنية للبلدية.
- ❖ إرسال مداولات المجلس الشعبي البلدي إلى السلطة الوصية، للرقابة والموافقة عليها.
- ❖ ضمان نشر مداولات المجلس الشعبي البلدي[1].
- ❖ ضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة بتطبيق المداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي ومخطط سير المستخدمين.
- ❖ تنشيط إدارة البلدية من خلال الإشراف على سلطة تعيين العمال في المناصب العليا وتسيير شباك الحالة المدنية وإعداد مشروع الميزانية[2].

المطلب الثاني: الآليات التقنية والفنية

الفرع الأول: الآليات التقنية لتنفيذ المخطط البلدي للتنمية

1. مخطط شغل الأراضي:

يندرج مخطط شغل الأراضي في إطار المخططات المحلية للتهيئة والتعمير حيث يعتبر من أهم الآليات لتجسيد أهداف قانون التعمير، حيث تعرفه **المادة 31 من قانون رقم 90-22** المتعلق بالتهيئة والتعمير على أنه:" أداة من أدوات التهيئة والتعمير يتم بموجبها تحديد التوجهات الأساسية في مجال البناء على مستوى بلدية أو جزء منها،تحدد فيها وبصفة مفصلة قواعد وحقوق إستخدام الأراضي والبناء من حيث الشكل الحضري للبنايات، الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به والمعبر عنه بالمتر المربع أو المتر المكعب من الأحجام، المظهر الخارجي للبنايات، المساحات

[1] . المرسوم التنفيذي رقم 16- 320 المتعلق بالأحكام المطبقة على الأمين العام للبلدية المؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1438 الموافق ل13 ديسمبر والصادر في 15 ديسمبر 2016، العدد 73، 2016، ص4-5

[2] . المرسوم التنفيذي رقم 16- 320 المتعلق بالأحكام المطبقة على الأمين العام للبلدية، المرجع السابق، ص5

العمومية والخضراء، إرتفاعات الشوارع، مواقع الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها في إطار إحترام القواعد التي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير"[1].

يغطي مخطط شغل الأراضي في غالب الأحيان تراب البلدية كاملة ولقد تم إستحداثه في ظل القانون 90-20 بعد أن أظهر pud نقائص في التحكم في التهيئة والتعمير للبلدية من حيث الدقة والتفصيل ، فالتحقق من إستجابة هذه الرخص لشروط البناء لا يمكن تحقيقه من خلال مخطط يؤخذ بالتوجهات العامة، هذا ما إستدعى وجود مخطط تفصيلي لذلك يعد مخطط شغل الأراضي كحل جديد لمخططات التعمير[2].

2. المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران:

نظم قانون رقم 29/90 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في القسم الثاني من الفصل الثالث من مواد 16 إلى30لإلمامه بمختلف القواعد المنظمة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.حيث عرفت المادة 16 من قانون 29/90 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير على أنه:" أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية أخذا بعين الإعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ولضبط الصيغ الرجعية لمخطط تشغيل الأراضي"[3].

ونستخلص من محتوى المادة 16 أم مخطط التهيئة والتعمير عبارة عن وسيلة للتخطيط المخالي والتسيير الحضري، يحدد توجيهات العمرانية لبلدية واحدة أو عدة بلديات مجاورة بجمعها عوامل مشتركة كإشراك عدة بلديات في نسيج عمراني معين أو إشراكها في شبكة توزيع مياه الشرب ووسائل النقل الحضري وذلك بضرورة الأخذ بعين الإعتبار جميع تصاميم التهيئة والمخططات التنموية.

[1] . القانون 90-22 مؤرخ في 1ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير،العدد 52، 2004

[2] . بلفضل، محمد، التخطيط العمراني والبيئي من أجل ترقية المدنية وإطار الحياة، مجلة القانون العقاري والبيئة،العدد 03، 2014، ص98

[3] . المادة 16 من قانون 29/90 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

يجب تغطية كل بلدية بمخطط توجيهي للتهيئة والتعمير يتم إعداده بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته وهو ما أكدته المادة 24 من قانون رقم 29-90.

01/ الدراسات التقنية للمشاريع:

تعتبر الدراسة التقنية للمشاريع أو ما يعرف بدراسة جدوى الفرص الإستثمارية ذات أهمية بالغة في القرارات التنموية لأنها تحدد التقنية الإقتصادية للمشروع، وذلك بعد الدراسة الفنية، حيث نقصد بالدراسات التقنية للمشاريع" تلك السلسلة المترابطة والمتكاملة من الأساليب العلمية التي تطبق على الفرص الإستثمارية منذ بحثها كفكرة إلى حين وصولها إلى القرار النهائي بالقبول أو الرفض"[1].

حيث ترتكز هذه الدراسات على تقييم الموارد التقنية المتاحة وتقدير ما إذا كانت تلائم طاقة الإنتاج وتحديد حجم الإنتاج، الآلات والمعدات وعندما تنتهي الدراسات التقنية وتتأكد أن فكرة المشروع ممكنة تقنيا فإن هذه الدراسات شاملة تسبق ميلاد المشروع التنموي للبلدية سواء علق الأمر بأشغال الإنجاز مثل البرامج السكنية للمؤسسات التربوية، قاعات العلاج وحتى مشاريع مختلف الشبكات والطرق...إلخ[2].

3. الوعاء العقاري للمشريع التنموية:

الوعاء الضريبي: إن الدولة وحدها تملك السلطة في تحديد حجم الوعاء الضريبي، ونقص هذا الوعاء 5161تجسد مشاريع سكنية تنموية بالبلديات فشل المساهمة في تهيئة المساحات الموجهة لإحتواء النشاطات الإقتصادية بإقليم البلدية وهذامرهون بتوفير وعاء عقاري مناسب لها والمدمج ضمن قواعد التهيئة والعمران(المخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي)، وقصد التكفل بهذا الطلب تم إنشاء لجنة ولائية على مستوى كل ولاية مكلفة بإختبار الأراضي بهدف

[1] . قويدري، محمد، أسس دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الإستثمارية، الجزائر، 1997، ص.06.

[2] . قويدري، محمد، المرجع السابق، ص.06.

إنجاز المشاريع التنموية بإستثناء تلك الممولة من طرف البرامج البلدية للتنمية والصندوق المشترك للجماعات المحلية وميزانيات البلديات والتي تبقى من صلاحيات رئيس الدائرة[1].

الفرع الثاني : الآليات الفنية لتنفيذ المخطط البلدي للتنمية في الجزائر

لتنفيذ المخطط البلدي للتنمية في الجزائر يتطلب استخدام مجموعة من التقنيات الفنية المتنوعة. إليك بعض التقنيات الرئيسية التي يمكن استخدامها في هذا السياق:

– نظم المعلومات الجغرافية (GIS): يمكن استخدام تقنيات GIS لتحليل البيانات المكانية وإدارة المعلومات المكانية المتعلقة بالتنمية البلدية، مثل البنية التحتية، وتوزيع الموارد، والتخطيط الحضري. [2]

– نمذجة البيانات والتحليل: تستخدم تقنيات النمذجة العددية والتحليل الإحصائي لتحليل البيانات المتاحة وتوفير توقعات وتقديرات لتأثير المشروعات والسياسات التنموية على المجتمع والاقتصاد.

–نظم المعلومات الإدارية: يتطلب تنفيذ المخطط البلدي للتنمية تنظيمًا فعالًا للمعلومات الإدارية وإدارة البيانات. يمكن استخدام نظم المعلومات الإدارية لتتبع المشاريع والموارد وإدارة العمليات الإدارية المختلفة المرتبطة بالتنمية البلدية.

المطلب الثالث: الآليات المالية.

تحتوي ميزانية البلدية على شقين أساسيين هما قسم التسيير وقسم التجهيز والإستثمار،حيث كل قسم يحتوي على نفقات وإيرادات ويكون متوازنا إجباريا مع إقتطاع إجباري لا يقل عن نسبة 10% من إرادات قسم التسيير مخصص لتمويل قسم التجهيز، حيث تكون هذه الايرادات محلية أو إرادات خارجية.

[1] . مدوار، ناصر وقريشي، نور الدين، تمويل الجماعات المحلية وتحديات مكافحة الفساد الإداري لأجل التنمية المحلية، مجلة دراسات جبائية، العدد01، ديسمبر 2012، ص.13.

[2] . بلفضل، محمد، التخطيط العمراني والبيئي من أجل ترقية المدنية وإطار الحياة،المرجع نفسه ص100.

1. **الإيرادات المحلية:**

وهي الموارد الناجمة عن الخدمات البلدية التي يمكن إنتاجها أو تقديمها، ومداخيل ممتلكات ومنتوجات الإستغلال والخدمات الصناعية والتجارية للبلدية، وتشمل مايلي:

أ. **إيرادات الممتلكات:** بما أن البلدية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي فقد منحها المشرع جملة من الممتلكات سواءا كانت عقارية أو منقولة كما أجاز لها التصرف في ممتلكاتها مادامت هذه الأخيرة توفر دخل مالي دائم، فلها الحق التصرف فيها عن طريق البيع. إذا رأت البلدية مصلحة فيها أحسن من إيجارها بسبب كثرة الأعباد المثقلة عليها أو عن طريق إيجارها.

وتتضمن مورد مداخيل الممتلكات في: إيجار العقارات، حقوق الطرقات، إمتياز المقابر وتتمثل في الإيرادات التي تتحصل عليها البلدية من إستغلال ممتلكاتها وهي تشكل نسبة ضئيلة من إرادات تسيير الجاعات المحلية،[1]

كما تختلف هذه النسبة حسب حجم البلدية وذلك وفق لممتلكاتها، حيث إقترحت اللجنة الوزارية المشتركة بأن نخصص نسبة 50% من الضريبة على الناتج الخام الخاص بالمداخيل الإيجارية لصالح البلديات فلهذا يجب على البلديات إعادة النظر في مسألة إيجار ممتلكاتها وتوقع من قيمة الإيجار[2].

ب. **إيرادات الإستغلال:** تمثل إرادات إستغلال في أسعار بعض الخدمات التي تقدمها البلديات نسبة ضئيلة من إيراداتها وهي لا تتجاوز 10% من مجموع إيرادات التسيير للبلدية، لكن رغم هذه النسبة إلا أنها تمثل أداة هامة للإستغلال المالي نظرا لإتبارطها مباشرة بالخدمات التي تقدمها البلدية من جهة وكذلك للسيطرة التي تتمتع بها على هذا النوع من الإيرادات من جهة

[1] . موفق، عبد الله، الإستقلالية المالية للبلدية في الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 02، ديسمبر 2007، ص.101

[2] . موفق، عبد الله، المرجع السابق، ص.101

أخرى سواء في تحديد مقاديرها عن طريق مداولات المجلس أو في ما يخص تحصيلها عن طريق أمين خزينة البلدية.

وبذلك يمكن أن يطلق على إيرادات الإستغلال بأنها الإيرادات الخاصة للبلدية أي التي تعود إليها بشكل كلي، وهذا عكس الإيرادات الجبائية التي لا تتمتع البلدية بأي صلاحيات حولها[1].

سواء فيما يتعلق بتحددي مقدارها أو تحصيلها غير أن حريتها ليست مطلقة فهناك بعض الجوانب التي تقرر كيفية تحديد أسعار هذه الخدمات بالإضافة إلى ضرورة موافقة الجهات الوصية عليها. وتتكون هذه الإيرادات في مايلي:

- مداخيل مؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.
- عوائد الرسوم الجنائزية.
- عوائد فحص وختم اللحوم.
- حقوق التخزين والإيداع في المخازن العمومية.
- فحص الإمتياز وتفويض المصالح العمومية[2].

2.الموارد المالية المحلية الجبائية:

وتشمل على الضرائب والرسوم التي تحصل لفائدة البلديات وتعتبر هذه الارادات من أهم مصادر تمويل الجماعات المحلية حيث يمكن مساهمتها حوالي 90% من ميزانية البلديات، وأيضا لابد من الإهتمام بهذا النوع من المداخيل كونها نلعب دورا كبيرا في تنمية وتسيير شؤون المجتمعات المحلية

1.2.**الضرائب المحصل عليها لفائدة البلديات:** تنفرد البلديات بمجموعة من الضرائب والرسوم وتتمثل في مايلي:

[1] . بهى، لطيفة ومناصر، شهرزاد، آليات تحسين الموارد المالية للبلدية من أجل النهوض بالتنمية المحلية، مجلة العلوم القانونية وإنسانية،العدد 02، جانفي 2016، ص.261

[2] . بهى، لطيفة ومناصر، شهرزاد، المرجع السابق، ص.261

- **الرسم العقاري:** يعتبر الرسم العقاري من الضرائب المباشرة السنوية التي تدفع البلديات دون سواها ويفرض هذا الرسم على الممتلكات المبنية والغير مبنية الموجودة على التراب الوطني، حيث يخضع الوسم العقاري على الأملاك المبنية الأملاك التالية:
  - المنشآت المخصصة للإيواء الأشخاص أو لتخزين المنتجات.
  - المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانئ ومحطات السكك الحديدية.
  - أرضيات البنايات بجميع أنواعها والقطع الأرضية التي تشكل ملحق مباشر لها.
  - الأراضي الغير مزروعة والمستخدمة للإستعمال التجاري أو الصناعي كالورشات[1].

وتعني هذا الرسم العقاري التابعة للدولة وكذا التابعة للمؤسسات العمومية ذات طابع إداري التي تمارس في ميدان التعليم والبحث العلمي.

أما الرسم العقاري على الملكيات الغير مبنية نحددها في مايلي:

- الحواجز ومواقع إستخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق.
- الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير.
- الأراضي الفلاحية[2].

الرسم التطهيري: يشمل الرسم التطهيري كل من الرسم على رفع القمامات المنزلية وتفريغ الماء في المجاري، ويحصل بفائدة الجماعات المحلية التي بها شبكات قنوات الصرف الصحي فقط، وتحسب دوريا بإسم المستفيد من الصرف الصحي من قبل الهيئة أو المؤسسة المكلفة بتوزيع المياه من هذا الرسم، 100 %الصالحة للشرب أو المياه الصناعية. حيث تحصل البلدية على نسبة وفي حالة الإيجار يتحمل المستأجر الوسم ويمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم سنويا بصفة

[1] . بلوفي، عبد الحكيم، ترشيد نظم الجباية العقارية، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، بسكرة ، 2012، ص.128

[2] . بلوفي، عبد الحكيم، المرجع السابق، ص.128

تضامنية ويحدد الوسم المطابق في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي بناءا على مداولات المجلس الشعبي البلدي وبعد إستطلاع رأي السلطة الوصية[1].

الرسم على الإقامة: أسس هذا الرسم بموجب القانون رقم 08-02 المتضمن لقانون مالية سنة 2008 لصالح البلديات المصنفة كمحطات سياحية أو مناخية ويحدد مبلغ الرسم عن طريق مداولات المجلس الشعبي البلدي على كل شخص وعلى كل يوم إقامة مبلغ لا يقل عن 50 دج ولا يزيد عن 60 دج دون أن يتجاوز 100 دج على العائلة، أما في الفنادق المصنفة فبمبلغ الرسم لا يقل عن 200 دج ولا يزيد عن 600 دج على كل شخص وعلى كل إقامة[2].

الرسم على نشاط مهني: تأسس الرسم على النشاط المهني في أول جانفي 1996، وقد عوض هذا الرسم النظام السابق والذي كان يحتوي من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط الغير تجاري ويحدد معدل الرسم ب2%، ويفرض الرسم على النشاط المهني على الأشخاص الطبيعين أو المعنويين الذين يمارسون نشاط صناعي أو تجاري أو غير تجاري[3].
يحسب هذا الرسم سنويا من الإرادات الإجمالية المحققة من قبل الخاضعين له، وهو يعتبر رسما على رقم الأعمال ويكون نصيب البلدية منه 65% ويوزع الباقي على الولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية، كما تحصل على نسبة 1.96% من الضريبة على المحروقات المقدرة ب 3% وهذا يدل على أن تقييم في إيرادات البلدية يؤدي إلى التقليص من وارداتها والتعرض للحجز في تغطية النفقات حيث تحصل البلدية على نسبة 1.3% من نسبة 65 % الموزعة[4].

الرسم على القيمة المضافة: أسس الرسم على القيمة المضافة TVA بموجب قانون المالية 1991 لتعويض نظام الرسم على رقم الأعمال السائد مسبقا، وكان ممثلا في الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات TUGPS، ويتعلق الرسم بالقيمة

[1] . المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 263 مكرر، الجزائر، 2017، ص.67
[2] . الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 يوليو 2008 المتضمن قانون المالية التكميلي،العدد 42، 2008، ص3-4
[3] . المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2015
[4] . قانون 12/01 المؤرخ في 09-07-2001 المتضمن قانون المالية التكميلي، العدد 38، 2017.

المضافة المنشأة خلال كل مرحلة من مراحل العملية الإقتصادية والتجارية وتتحدد القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي والإستهلاكات الوسيطة للسلع والخدمات كما يحدد معدل القيمة المضافة بمعدلين هما:

- المعدل العادي: 17%
- المعدل المنخفض: 07%[1]

وهي من بين الرسوم الموجهة جزئيا إلى البلديات تطبق على عمليات بيع الأشغال العقارية والخدمات حيث نجده في جملة من العمليات التالية:

- العمليات المتعلقة بالأملاك العقارية.
- العمليات المتعلقة بالأملاك المنقولة.
- تأدية الخدمات.

ويمثل الرسم على القيمة المضافة ضريبة على النفقة وبذلك يتحمل المستهلك النهائي بدرجة كبيرة فيما تحصل البلديات على نسبة 10% من الرسم[2].

الرسم على الذبح: هي ضريبة غير مباشرة تحصل كليها لفائدة البلديات التي تتم فيها عملية الذبح، ويتم تحصيل الوسم على الذبح عن كل كيلوغرام من الوزن الصافي للحم الحيوانات المذبوحة، وتحدد التسعيرة عن كل كيلوغرام من طرف القانون ساري المفعول وتختلف التسعيرة حسب كون اللحم ذابحا محلي أو مستوردا[3].

[1] . بلواضح، الجيلاني. فعالية نظام الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية : دراسة حالة بلدية المسيلة خلال الفترة 2007-2014، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد 2، 2016، ص.258.

[2] . بودربالة، محمد عبدو، الإصلاح الضريبي، مجلة الفكر البرلماني، العدد 03، جوان 2003، ص.114.

[3] . رحماني، الشريف، أموال البلديات الجزائرية الإعتدال العجز والتحكيم الجيد في التسيير، الجزائر، دار قصبة للنشر،2000، ص.64.

2. إيرادات خارجية للبلدية:

إلى جانب موارد الداخلية للبلدية فإنها تعتمد على موارد خارجية في حالة عدم كفاية مواردها الداخلية في تلبية حاجات المواطن وكذا عدم كفايتها لتأدية مهامها على أكمل وجه وهي على مصادر مختلفة نذكر منها مايلي:

القروض المحلية: ويعتبر مصدرا ماليا خارجيا تمول من خلاله البلدية والتي تعتمد عليها بشكل أكبر والتي تقدمها لها الدولة من أجل تأدية مهامها، وغاليا لتنفيذ مشاريع تتضمنها خطة تنموية إقتصادية، فتقترض من الأجهزة المصرفية العمومية ويعد صندوق الوطني للتوفير والإحتياط من أهم المصارف المكلفة بإبرام عقود القروض على البلديات في الجزائر. وبعد إلغاء مبدأ التخصص المصرفي تعددت الأجهزة المصرفية المكلفة بإبرام العقود مع الجماعات المحلية خاصة البلديات[1].

إلى أن تم 5% حيث كلف الصندوق إحتكار قرض المجموعات المحلية وتبلغ نسبة فوائد الصندوق إنشاء بنك التنمية المحلية والمتخصص في منح قروض لصالح الجماعات المحلية والهيئات المحلية كما أن البلديات الأكثر فقرا تستطيع الحصول على قروض من طرف خزينة الولاية بنسبة 2%

الإعانات الحكومية:

تلجأ البلديات لمثل هذا النوع إذا كانت إيراداتها لا تتخطى نفقاتها حيث نجد عدة أنواع من الإعانات الحكومية[2]:

1.**إعانات مخصصة:** ومن أهمها إعانات التجهيز والإستثمار تقدمها الدولة من أجل تمويل المشاريع التي تقوم بها الجماعات المحلية ويتطابق هذا النوع من إعانات التي تقدمها الدولة في إطار مخططات البلدية للتنمية P.C.D والمخططات الولائية للتنمية P.S.D

[1] . بن عثمان، ساعد، ميزانية البلدية ومكانة الجباية فيها، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الجزائر، 1994، ص.59

[2] . مرغاد، لحضر، الإرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية،العدد 07، فيفري 2005، ص.08

2. **إعانات تعويضية:** تلجأ إليها الدولة في حالة إلغائها أو تخفيضها لبعض الضرائب المحلية.

3.**إعانات الميزانية:** وهي إعانات يقصد بها تقليل في تفاوت بين إرادات ونفقات المالية الخاصة بالبلدية ومحاولة تعويض الحجز وترتبط هذه الأخيرة إرتباطا مباشرا بموارد السلطات المحلية ونفقاتها.

4.**إعانات غير مخصصة:** تساهم الدولة في النفقات التي تتعلق بالصالح العام بإعانات سنوية دون أن تكون مخصصة لغرض معين وعادة ما تقدر هذه الإعانات على أساس عدد السكان[1].

التبرعات والهبات:

تعتبر التبرعات والهبات موردا من موارد المجالس المحلية وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم به، كما قد تكون نتيجة وصية تركها أحد المواطنين بعد وفاته في حالة إنعدام الورثة أو هبة يقدمها أحد المغتربين، وتنقسم التبرعات إلى نوعين:

- تبرعات مقيدة بشرط عدم قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية.
- تبرعات أجنبية لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية سواءا أكانت من هيئات أو أشخاص أجانب[2].

وفي ضوء ما ورد ذكره، نستنتج أن إن البلدية مثل أي مؤسسة تسعى إلى نوعية الخدمات العمومية لتلبية متطلبات المواطنين وتحقيق التنمية المحلية، إلا أن هذا مرهون بمدى تحقيق التوازن المالي (نسبة الإيرادات= نسبة النفقات)، وبما أن الميزانية المحلية تعاني من مشكلة التوازن والذي تعتبر المبدأ في المحاسبة المالية على المستوى المحلي فقد طرحت الدولة الصندوق

[1] . مرغاد، لحضر، المرجع السابق، ص.08.

[2] . معيوف، هدى، أهمية تمويل الجماعات المحلية للمؤسسات الصغيرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد07، العدد 01، 2022،ص.282.

المشترك للجماعات المحلية لمعالجة هذا العجز كما أعطى المشرع الجزائري حالات لمعالجة العجز.

الصندوق المشترك للجماعات المحليةFCCL

يعتبر صندوق الوطني للجماعات المحلية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ويتمتع بالشخصية المعنوية والإستغلال المالي ويعمل تحت وصاية وزارة الخارجية، تتكون موارد الصندوق من حصص الضرائب والرسوم المحددة في القوانيين الجبائية حيث يقوم بتسيير وتمويل الصندوق البلدي للضمان والصندوق البلدي للتضامن، وتأخذ في عين الإعتبار عدد السكان والوضعية المالية للبلديات عند تقديم الإعانات[1].

وتتمثل مهمة هذا الجهاز في مايلي:

- تقديم مساهمات مالية للجماعات المحلية التي تواجه كوارث أو طوارئ وكذلك التي تواجه مشاكل مالية.
- تقديم مساهمات لإنجاز المشاريع والإستثمار في الإطار المحلي أو في إطار التعاون المشترك بين البلديات.
- منح إعانات بنكية لفائدة البلديات لإعادة تأهيل المرفق العام المحلي[2].

إن العجز المالي الذي تعاني منه البلديات يرتبط بمسببات عديدة، أما على المستوى المالي يمكن توضيح أسباب العجز على المستوى المحلي و مدى تأثيره في تحقيق التنمية المحلية في ما يلي:

➢ جانب النفقات: وهو الجانب المرتبط بالتسيير المالي، وهي كالآتي:

[1] . ربحي، كريمة وبركان، زهية، وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية" مراقبة ميزانية الجماعات المالية"، الملتقى الدولي حول: تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات، البليدة، جامعة سعد دحلب، 2005، ص.106.

[2] . مرسوم تنفيذي رقم 14-116 مؤرخ في 22 جمادى الأول عام 1435 الموافق ل24 مارس 2014 يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره، العدد 19، ص.05.

- الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف المستخدمين في البلدية[1].
- الزيادة في مصاريف التسيير العام ومصاريف الأملاك العقارية والمنقولة.
- تحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة.
- النمو الديموغرافي وزيادة السكان.

➢ جانب الإيرادات:

- عدم الدقة في التقدير الإحصائي للموارد.
- نقص الإستثمار
- إعتماد الجماعات المحلية على إعانات الدولة قلل من التحفيز على خلق موارد ذاتية[2].

وفي ضوء ما سبق ذكره، يمكن توضيح سبل تفعيل هذه الآليات بما يدعم البلدية في تحقيق أهدافها التنموية، من خلال مايلي:

- العمل وفق المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية وهذا للنهوض بالقطاع في البلدية أو الولاية وقطع الصلة مع المساعدات المركزية.
- زيادة الإمتثال للمعاهدات للتغلب على التكالف الإدارية وعبء الإبلاغ الواقع على كاهل الأطراف.
- الحرص على كفاءة وفعالية طاقم مصلحة المحاسبة في البلديات لتفادي السرقة والرشوة.
- تهيئة بيئات تمكينية من أجل الإبتكار وتطبيق الحلول المستجدة وذلك بإستخدام الأدوات الإقتصادية والتكنولوجية الجديدة.
- تحسين مستوى الإداريين ورفع مهاراتهم وكفاءتهم.
- تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بالبلدية في مجال الخدمات العامة.
- شراكة بين القطاع الخاص الأجنبي والمواطنين بالبلدية.

[1] . بن عيسي، إبراهيم، الحكم الراشد في المالية المحلية، مذكرة ماجستير، العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011: ص. 92-93

[2] . بن عيسي، إبراهيم، المرجع السابق، ص. 93

- تجديد إلتزام كافة قطاعات المجتمع،بتحقيق أهداف التنمية المحلية المتفق عليها[1].

المبحث الثاني: تقييم دور المخطط البلدي للتنمية المحلية في الجزائر

تعتبر البلدية القاعدة الإقليمية اللامركزية في الدولة، وأنسب جهاز إداري محلي يحقق طموحات وتطلعات المواطنين في جميع القطاعات عن طريق إعداد برامج تنموية محلية تخدم المصلحة العامة، ويمثل المخطط البلدي للتنمية الأداة المفضلة لدعم وتطوير التنمية المحلية على المستوى المحلي والوطني. الأمر الذي يستوجب ضرورة تقييم دور المخططات التنموية للوقوف على مدى نجاعتها في ظل سياسة اللامركزية والنصوص القانونية التي تأطر مسؤوليات ومهام الجهات المخولة لها بتخطيط وإعداد وتنفيذ المخطط البلدي.

المطلب الأول: التقييم على المستوى المحلي

حسب ما نصت عليه المادة 05 من المرسوم المحدد لصلاحيات البلدية والولاية في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية نجد أن هناك نوعين من المخططات التي تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية أحدهما يتم على مستوى البلدية وهو مخطط المخطط البلدي للتنمية PCD ومخطط PSD وهو مخطط قطاعي يتم على مستوى الولاية[2] ، والذي تم الإسهاب فيه بالتفصيل.

إلا أن تقييم المخطط البلدي للتنمية على المستوى المحلي في الجزائر يتطلب مراجعة وتحليل عناصر عديدة، نذكر منها:

- تقييم فاعلية وتنفيذ المشاريع والمبادرات المدرجة في المخطط البلدي وتحليل تأثيرها على المجتمع المحلي والإقتصاد.

[1] . فروخي، وافية. آليات تدخل الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة وسبل تفعيلها: دراسة ميدانية في بلدية الدويرة، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، العدد 03، 2018، ص.98

[2] . غرايسة، خالد وسرير عبد الله، رابح، دور المخططات البلدية للتنمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مجلة مدارات سياسية، المجلد 06، العدد02، 2022، ص.37

- تقييم إستجابة المخطط لإحتياجات المجتمع وتوفير الخدمات الأساسية وتحقيق التنمية المستدامة.
- تحليل درجة تناسب المخطط مع الأهداف الوطنية والسياسات العامة للتنمية وقدرته على التكيف مع التحديات الحالية والمستقبلية[1].

- تقييم مدى مشاركة المجتمع المحلي والشفافية في عملية وضع المخطط وتنفيذه.

هذا التقييم يعتمد على مراجعة البيانات والمعلومات ذات الصلة مثل: التقارير والدراسات المتعلقة بتنفيذ المشاريع وتقييم تأثيرها. كما يتطلب تعاون وتواصل وثيق مع الجهات المعنية المسؤولة عن تنفيذ المخطط البلدي والمجتمع المحلي لجمع الملاحظات والآراء.

كما يركز التقييم على تحديد نقاط القوة والضعف وتوفير توصيات لتحسين المخطط وتعزيز تحقيق أهدافه التنموية على المستوى المحلي.

إن تقييم المخطط البلدي للتنمية على المستوى المحلي يتطلب التحليل والتقييم لعدة مجالات رئيسية بما في ذلك القطاع الإقتصادي والإداري والإجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة.

كما يسلط التقييم الضوء على نجاح المخطط في تحقيق أهدافه والتأكد من تناسبه مع الإحتياجات والتطلعات المحلية، فيما في ذلك نظرة موجزة لكل مجال:

أ.المجال الإقتصادي:

يتمثل التقييم في تحليل مختلف جوانب النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية المحلية، وهي كالآتي:

[1] . أونيسي، ليندة، المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،العدد 09، 2016، ص.235-236

- معرفة مدى تحسين الأنشطة الإقتصادية المحلية وزيادة فرص العمل وتطوير البنية التحتية والخدمات وزيادة الإستثمارات وتحسين التنافسية الإقتصادية.
- نمو النشاط الإقتصادي المحلي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- توفير فرص عمل جديدة وتحسين مستوى البطالة.
- تطوير البنية التحتية لدعم الأعمال والإستثمار.
- تعزيز التنافسية الإقتصادية المحلية وتنمية القطاعات الحيوية وتنويع قاعدة الإقتصاد المحلي[1].

ب.المجال الإداري:

يرتكز التقييم على فعالية وكفاءة الإدارة المحلية والخدمات العامة، يدرس تنفيذ السياسات والإجراءات الإدارية ومدى تلبيتها لإحتياجات المجتمع المحلي، بالإضافة إلى

تقييم التخطيط والتنفيذ والمراقبة المالية والتقنية من خلال مايلي:

- تطوير سياسيات وإجراءات إدارية فعالة وشفافة.
- تحسين التخطيط العمراني والتنمية الحضرية.
- تحسين جودة الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والتقل والخدمات الإجتماعية.
- تعزيز المشاركة المجتمعية وتعبئة الموارد البشرية المحلية.
- تعزيز الحوكمة المحلية وتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة[2].

ج.المجال الاجتماعي:

يغطي تقييم المجال الإجتماعي عدة جوانب، وهي كالآتي:

- تأثير المخطط على جودة الحياة والتنمية الاجتماعية للسكان المحليين.

[1] . قرواط، يونس، أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة المعيار، العدد 16، ديسمبر 2016، ص.293

[2] . قرواط، يونس، المرجع السابق، ص.293

- يحلل التقييم جوانب مثل: التعليم والصحة والاسكان والثقافة والتواصل الاجتماعي والمشاركة المجتمعية وتشمل مايلي:
  - تحسين جودة الحياة ومستوى المعيشية للمجتمع المحلي.
  - توفير فرص التعليم والتدريب المناسبة للسكان.
  - تعزيز الخدمات الصحية وتوفير رعاية صحية شاملة.
  - تطوير البنية التحتية الاجتماعية والثقافية.
  - تعزيز التواصل والتناغم الاجتماعي وتعزيز المشاركة المجتمعية[1].

د.التنمية المستدامة:

يركز التقييم على مدى تكامل المخطط مع مفهوم التنمية المستدامة ويشمل ذلك مايلي:

- التحقق من تواون الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- ضمان تلبي احتياجات الاجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها[2].

هـ.المجال البيئي:

يتضمن تقييم المجال البيئي عدة جوانب، نذكر منها:

- حماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.
- تقليل التلوث وتحسين جودة الهواء والماء.
- تشجيع الاستدامة البيئية في استخدام الطاقة وإدارة النفايات.
- تعزيز الممارسات البيئية المستدامة في القطاعات المختلفة.
- توعية السكان المحليين بأهمية الحفاظ على البيئة.

و. المجال المالي:

[1] . أونيسي، ليندة، المرجع السابق، ص.236-237

[2] . أونيسي، ليندة، المرجع السابق، ص.236-237

يختص رئيس المجلس الشعبي البلدي بإعداد ميزانية البلدية ويختص المجلس بالتصويت عليها بإعتباره الآمر بالصرف بإسم البلدية تحت رقابة المحاسب البلدي الذي يتحقق من شرعية العمليات المالية وتوفر الإعتمادات.

- تسخير محاسب لتنفيذ النفقة المالية تحت المسؤولية الشخصية والمالية.

- تخضع حسابات البلدية إلى رقابة مجلس المحاسبة وفقا للقوانين المتعلقة[1].

بالرغم من توفر المخطط البلدي للتنمية المحلية وبرامج الدولة في دعم وإنعاش الواقع الإقتصادي والإصلاحات الجديدة التي عرفتها الجماعات المحلية في الجزائر إلا أنه لا يكاد يخلو المخطط البلدي من بعض العوائق التي تعتريه والتي تسببت في تقليل دوره في تحقيق التنمية المحلية والوصول إلى الغاية المرجوة منه، ويمكن ترجمه العوائق في عدة عناصر وهي كالآتي:

- تغيب الأطراف الفاعلة والمتمثلة في المجتمع المدني الذي هو على دراية أكثر بإحتياجات كل منطقة فتدخله يمكنه من توجيه مسار التنمية نحو الأفضل.
- سوء تخطيط المخطط لأن كل الإقتراحات الواردة من طرف الهيئات المحلية تخصص لها إعتمادات مالية من الدولة كجهات مركزية بحيث تقوم بتمويل المشاريع التي تراها ضرورية في نظرها دون الأخذ بالإقتراحات الواردة من طرف البلديات المعنية، الأمر الذي أهدر من إستقلال الجماعات المحلية والإعتراف لها بالشخصية المعنوية[2].
- سوء التقدير للإحتياجات المحلية وغياب المناقشة والإجماع عند مناقشة المشاريع، فبعد طرح الإقتراحات من طرف المجلس الشعبي البلدي قد يغيب ممثلوه عند إختيار المشاريع الأكثر أهمية، على الرغم من كونهم الفئة الأكثر دراية بالمحيط الإقتصادي والإجتماعي لبلدياتهم.

[1] . قرواط، يونس، المرجع نفسه، ص.294.

[2] . عبايدية، سارة، المخطط البلدي للتنمية رهان لدعم التنمية المحلية: قراءة في النصوص، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 06،العدد 02، 2019، ص.118.

- عدم الترتيب الجيد للأولويات لقلة الخبرة وكفاءة مسيري البلديات وكذلك نقص المعلومات والمعطيات الحقيقية التي تتبناها المجلس الشعبي البلدي في عمله[1].
- التركيز على مركز البلدية في مجال التنمية دون باقي النواحي وهذا يتناقض مع مبادئ المخططات البلدية للتنمية، فرغم الجهود المبذولة تبقى العديد من البلديات تعيش مشكلات في مجال المياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي والكهرباء وطرق المواصلات وشبكات الإتصالات.
- تمويل المخططات من ميزانية الدولة يفقد المسؤول المحلي القدرة على مراقبة تسيير التنمية
- المحلية على مستوى منطقته، ويجعل منه مجرد مسير للإعتمادات الموكلة له[2].

حيث يوضحه النص القانوني من المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز والذي بموجبه تخضع برامج التجهيز التابعة للمخططات التنموية البلدية لرخصة برنامج شامل حسب الولاية، يبلغها الوزير المكلف بالمالية بعد التشاور مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية[3].

الأمر الذي يوضح جليا أن البلدية تفتقر لسلطة إتخاذ القرارات لأن المخطط البلدي للتنمية يسجل بإسم الوالي فهو الذي يحدد المشاريع الواجب إنجازها حيث يتم إختيار هذه المشاريع[4] .

ومن خلال ما سبق ذكره نخلص إلى أن البلدية ممثلة في المجلس الشعبي البلدي ورئيسه لا يملكان سلطة مطلقة في عملية التخطيط ولا الإعداد وأيضا التنفيذ على مستوى إقليم البلدية بل تعتبر إقليم لتنفيذ السياسات التنموية المسطرة فقط، الأمر الذي يعيق برامج التنمية المحلية والتقييم الجيد له.

---

[1] . مغوفل، جمال الدين، التنمية المحلية (البلدية والولاية)، الجزائر، دار الخلدونية، 2010، ص.23.

[2] . أونيسي، ليندة، المرجع السابق، ص.237.

[3] . المرسوم التنفيذي رقم 73-136 المؤرخ في 13 يوليو سنة 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، العدد 51،1998، ص1005

[4] . حميزي، السعيد، دور المخطط البلدي للتنمية في تطوير البلدية الجزائرية، مذكرة ماستر، تخصص، قانون إداري، بسكرة، جامعة محمد خيضر،2022، ص.48.

المطلب الثاني: التقييم على المستوى الوطني

يعتبر تقييم المخطط البلدي على المستوى الوطني أداة هامة لتقييم وتحليل الأداء الوطني وتوجيه الجهود نحو تحقيق التنمية المستدامة، ويهدف هذا التقييم إلى جملة من النقاط نذكر منها مايلي:

1.الوقوف على تنفيذ السياسات والبرامج الوطنية في هذه المجالات.

2.قياس مدى تحقيق الأهداف المستهدفة وتحديد نقاط القوة والضعف.

3.تحسين السياسات والتنمية الوطنية وتعزيز التوازن الشمل في التنمية.

4.تقييم القدرة على تحقيق الأهداف المستدامة في المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والبيئية[1].

5.تحديد الأولويات وتوجيه الجهود نحو تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي والوطني.

إن تقييم دور المخططات التنموية في تحقيق التنمية المحلية على المستوى الوطني يرتبط بالعديد من القطاعات الأساسية في الدولة، ومدى نجاعة المخططات والسياسات الوطنية في تحقيق أهدافها التنموية على مستوى القطاع وأيضا عائداته في الدولة.

أ.في المجال الإقتصادي:

يتم تقييم فعالية السياسات الاقتصادية الوطنية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنافسية وتوفير فرص العمل ويشمل ذلك:

- تحليل الأداء الاقتصادي العام مثل: معدل النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة ومؤشرات التنافسية.

[1] . عبايدية، سارة، المرجع السابق، ص.118

- يتم تقييم السياسات والبرامج المتعلقة بتعزيز الاستثمار وتطوير القطاعات الرئيسية وتعزيز التجارة والصناعة.
- النمو الاقتصادي: يشير إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي والنمو الاقتصادي للبلد على المستوى الوطني بهدف تحسين مستوى المعيشة للمواطنين وتوفير فرص العمل.
- التجارة الخارجية: تعزيز الصادرات وتحسين التوازن التجاري بين البلد وباقي دول العالم.
- البنية التحتية: تتضمن تطوير البنية التحتية الوطنية مثل: الطرق والمطارات والموانئ والشبكات اللوجستية لتعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات.
- السياسات الاقتصادية: تتعلق بتطوير السياسات الاقتصادية الوطنية لتشجيع الاستثمار وتحسين المناخ الاقتصادي وتعزيز التنافسية.

ب.في المجال الإداري:

يتم تقييم فعالية هياكل الحكومة والإدارة العامة في تقديم الخدمات العامة بكفاءة وشفافية وتعزيز الحوكمة ويشمل ذلك:

- تحليل السياسات الحكومية والإجراءات الإدارية والتشريعات ذات الصلة بالإدارة العامة[1].
- تقييم مستوى الشفافية ومكافحة الفساد وتطوير القدرات الإدارية.
- تحسين الحكم والإدارة العامة على المستوى الوطني وتطوير السياسات الحكومية وتنفيها بشكل فعال وتعزيز الشفافية والمساءلة.
- تحسين جودة وفاعلية الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين.
- تنمية التخطيك العمراني المستدام للمدن والمناطق الحضرية على المستوى الوطني.

ج.في المجال الإجتماعي:

يتم تقييم فعالية السياسات الاجتماعية والبرامج الوطنية في تحسين جودة الحياة وتعزيز التنمية الاجتماعية ويشمل ذلك:

[1] . عبايدية، سارة، المرجع السابق، ص.119

- تحليل السياسات والبرامج المتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية والسكن والحماية الاجتماعية.
- تحسين فرص العمل والمساوات بين الجنسين.
- تقييم تأثير هذه السياسات والبرامج على المستوى الوطني وتحديد الاجتياجات والتحديات المستقبلية.
- تنمية القيم الإجتماعية والثقافية بإستحداث مشاريع تساهم في النهوض الثقافي والإجتماعي في الإقليم.
- دعم الإستقرار الإجتماعي من خلال تعميق معاني الوحدة الوطنية.
- منح فرص المشاركة وصنع القرار التنموي الخاص بهم.

د.في المجال البيئي:

ويتعلق بتقييم فعالية السياسات والبرامج الوطنية في حماية البيئة وتعزيز الاستدامة البيئية. ويشمل ذلك:

- تحليل التشريعات البيئية وتقييم الأثر البيئي للمشاريع والبرامج الوطنية.
- تنفيذ إجراءات للحد من التلوث وحماية المورد الطبيعية وتعزيز الاستدامة البيئية[1].

هـ.في المجال الصحي:

يتحدد تقييم القطاع الصحي في مايلي:

- زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقاية وتحسين الصحة والأمان في مكان العمل.
- فرض معايير للمياه لضمان صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولوية للطبقة الفقيرة.
- ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للصحة.

في مجال السكن والخدمات:

- ضمان الإمداد الكافي والإستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.

[1] . قرواط، يونس، المرجع السابق، ص.112-113

- ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب.
- ضمان الإستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية

و.في مجال الدخل والتشغيل:

- زيادة القدرة الشرائية للأفراد.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة [1].

إن جل التقييمات سالفة الذكر هي مؤشرات أساسية لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وترقية في السياسات والبرامج الوطنية المسطرة من طرف الدولة ونخص بالذكر المخططات والبرامج الوطنية الموجهة لتحسين الوضعية الإقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية للمواطنين، وأيضا دراسة نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف والوقوف على الفرص والتهديدات التي تطيل مرحلة بناء وتنفيذ المخططات التنموية على المستوى الوطني.

[1] . قرواط، يونس، المرجع نفسه، ص.293

خلاصة الفصل

إن المخطط البلدي للتنمية يخضع للعديد من الآليات التي تعمل على تحقيق إدارة فعالة وتسيير جيد لمواردها، وتتحدد في الآليات القانونية التي تأطر إنشاء وتنفيذ المشاريع التنموية وتحديد المهام والصلاحيات المخولة للجهات المعنية. والآليات الإدارية التي تدعم مسار المخططات بين المصالح المشتركة والآليات الفنية والتقنية وأيضا الجانب المالي الذي يعد أحد أولويات كل بلدية يطمح لتهيئة وتنمية إقليمها، وعليه فإن تحقيق التنمية المحلية مقرون بمدى امتثال البلدية لهذه الآليات.

وبما أن التنمية المحلية هي المرآة العاكسة للبرامج والمشاريع الوطنية على المستوى المحلي فإن تحقيقها يتطلب تعاون فعال بين الجهود الشعبية والمؤسسات الحكومية للإرتقاء بمستوى تطلعات ومتطلبات المجتمع المحلي وأيضا تقييم دوري للمشاريع التنموية في المجال الإقتصادي والإجتماعي والإداري والصحي وأيضا البيئي.

الخاتمة

بعد دراسة موضوع المخطط البلدي للتنمية المحلية في الجزائر، يمكن القول بأن هذا المخطط يمثل أحد الآليات الرئيسية لتحقيق التنمية المحلية في البلاد. ويهدف هذا المخطط إلى تحسين الحياة المجتمعية في المناطق المختلفة من الجزائر، وتوفير بيئة حياتية ملائمة للمواطنين، وتطوير البنية التحتية، وتشجيع الاستثمار وتوفير فرص العمل.

– كما يُعَدُّ المخطط البلدي للتنمية المحلية في الجزائر أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى البلدي. ويتمثل دور المخطط البلدي في تحديد احتياجات المنطقة ووضع خطط واستراتيجيات لتلبية هذه الاحتياجات، وتحسين الظروف المعيشية والاقتصادية والاجتماعية للسكان.

–فهو الخطة الشاملة التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة في المدن والبلدات من خلال التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويعتبر تنفيذ المخطط البلدي للتنمية من أهم العوامل التي تؤثر على التحول الحضري وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة.

–تتضمن آليات تنفيذ المخطط البلدي للتنمية العديد من الخطوات والإجراءات المهمة، مثل تحليل الوضع الحالي للمدينة وتحديد الأولويات والأهداف المستقبلية وتصميم خطط تنفيذ متكاملة. كما يتضمن تنفيذ المخطط البلدي للتنمية العمل على توفير التمويل وتعزيز التعاون بين الجهات المختلفة وتشجيع المشاركة المجتمعية.

–وبشكل عام، فإن المخطط البلدي للتنمية يساعد على توجيه عملية التحول الحضري وتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المدينة. وعلى الرغم من أن تنفيذ المخطط البلدي

للتنمية يمثل تحديات عدة، إلا أنه يبقى أمرا ضروريا لتحسين جودة الحياة في المدن وتحقيق التنمية المستدامة.

– يتطلب تنفيذ المخطط البلدي للتنمية جهودًا مشتركة بين الحكومات المحلية والمنظمات الشريكة والمجتمع المحلي والقطاع الخاص. وبشكل عام، يتضمن تنفيذ المخطط البلدي للتنمية العديد من الأدوات واليات التي تستخدم لتحقيق أهداف المخطط، ومن بينها:

1– الحوكمة المحلية: تتضمن تحسين قدرات الحكومات المحلية في تنفيذ المخطط البلدي للتنمية وتحسين الخدمات العامة. 2– التخطيط العمراني والبيئي: يتضمن تصميم وتطوير المدن والبلدات وفقا لمعايير بيئية مستدامة وتوفير الخدمات الأساسية مثل النقل والمياه والكهرباء. 3– التمويل: يشمل تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المخطط البلدي للتنمية من خلال الاستثمارات الخاصة والعامة وتقديم الدعم المالي للمشاريع الحيوية. 4– المشاركة المجتمعية: يشجع تفاعل السكان المحليين والمجتمع المدني في تصميم المخطط البلدي للتنمية وتنفيذه وتقييمه. 5– التعاون الدولي: يتضمن التعاون مع الدول الأخرى لتبادل الخبرات والمعرفة وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الحيوية.

النتائج:

المخطط البلدي للتنمية في الجزائر يعتبر أداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المدن الجزائرية. ومن خلال تنفيذه، يمكن استخلاص عدد من النتائج والفوائد التي تشمل:

تنظيم التطور الحضري: يساعد المخطط البلدي على تنظيم النمو الحضري وتوجيهه بطريقة منظمة ومنسقة. يتم تحديد المناطق للإسكان والصناعة والخدمات والمرافق العامة، مما يقلل من التشتت العشوائي للمدن ويحسن توزيع الموارد

تحسين البنية التحتية: يسهم المخطط البلدي في تحسين البنية التحتية للمدن، مثل الطرق والشبكات الصرف الصحي والكهرباء والمياه. يتم وضع خطط لتوسيع وتطوير هذه البنية التحتية لتلبية احتياجات السكان وتحسين جودة الخدمات.

توفير فرص العمل: يمكن أن يؤدي المخطط البلدي إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال تنفيذ المشروعات التنموية. قد تشمل هذه المشروعات إنشاء مناطق صناعية، تطوير السياحة، تعزيز الخدمات العامة، وتعزيز القطاعات الاقتصادية المحلية.

حماية البيئة: يهدف المخطط البلدي إلى تحقيق توازن بين التطور الحضري وحماية البيئة. يتم اعتبار العوامل البيئية في عملية التخطيط، مثل الحفاظ على المساحات الخضراء، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتعزيز الاستدامة البيئية.

الاقتراحات:

لتحسين دور المخطط البلدي للتنمية في الجزائر، يمكن تقديم عدد من المقترحات التي تعزز فعالية وتأثير المخطط على التنمية الشاملة. وفيما يلي بعض المقترحات:

المشاركة المجتمعية: يجب تشجيع المشاركة الفعّالة والمستدامة للمجتمعات المحلية والمعنيين المختلفين في عملية التخطيط وتنفيذ المخططات البلدية. يجب إقامة آليات للحوار والتشاور مع المواطنين والمنظمات غير الحكومية لاستيعاب احتياجاتهم وآرائهم وضمان تضمينها في المخطط.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يمكن استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين عمليات التخطيط والمراقبة والتقييم. يمكن استخدام النظم الإلكترونية لإدارة المعلومات الحضرية وتبادل البيانات وتعزيز الشفافية والتواصل بين الجهات المعنية.

التنسيق بين الجهات المعنية: يتطلب تحقيق التنمية الشاملة تعاون وتنسيق فعّال بين الجهات المعنية، مثل الحكومة والوزارات المعنية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص. يجب تعزيز آليات التنسيق والتعاون المشتركة لتحقيق أهداف المخطط البلدي بشكل متكامل.

وفي النهاية، يمكن القول بأن المخطط البلدي للتنمية يعد أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة في المدن والبلدات. ومن خلال تنفيذه بشكل فعال، يمكن تحسين جودة الحياة في المدن والبلدات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة.

قائـمة المصـادر والـمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القوانين والمراسيم

1. القانون رقم 01-12 المؤرخ في 21 يناير 2012 المتعلق بقانون الإتفاقيات المادة 72
2. القانون رقم 10/11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل22 يونيو سنة 2011 المتعلق بقانون البلدية، العدد 37، 2011
3. المرسوم الرئاسي رقم 15-247 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق ل16. المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية .
4. المرسوم التنفيذي رقم 16- 320 المتعلق بالأحكام المطبقة على الأمين العام المؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1438 الموافق ل13 ديسمبر والصادر في 15 ديسمبر 2016، العدد 73، 2016
5. القانون 90-22 مؤرخ في 1ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير،العدد 52، 2004
6. المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2015
7. قانون 12/01 المؤرخ في 09-07-2001 المتضمن قانون المالية التكميلي، العدد 38، 2017
8. المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 263 مكرر، الجزائر، 2017
9. الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 يوليو 2008 المتضمن قانون المالية التكميلي،العدد 42، 2008.
10. مرسوم تنفيذي رقم 14-116 مؤرخ في 22 جمادى الأول عام 1435 الموافق ل24 مارس 2014 يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره، العدد 19
11. مرسوم رئاسيّ رقم 10 - 236 مؤرّخ في 28 شوّال عام 1431 الموافق 7 أكتوبر سنة 2010 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية، العدد 58، 2010
12. المرسوم رقم 80-53 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن إحداث المفتشية العامة المالية، العدد 50، 2008
13. المرسوم التنفيذي رقم 73-136 المؤرخ في 13 يوليو سنة 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، العدد 51، 1998.
14. المرسوم التنفيذي ، 136/73 ، المؤرخ في 09 أوت 1973 ، المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة.

ثانيا: الكتب

15. عشي، علاء الدين، شرح قانون البلدية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011
16. عمار بوضياف: الوجيز في القانون الإداري،ط4، جسور للنشر والتوزيع،الجزائر،2017.
17. بشير مصيطفى ، الجزائر 2030 رؤية استشرافية ،سلسلة صناعة الغد،دار جسور للنشر والتوزيع ،2017.
18. التيجاني، بشير، التحضر والتهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000
19. قويدري، محمد، أسس دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الإستثمارية، الجزائر، 1997

20.رحماني، الشريف، أموال البلديات الجزائرية الإعتدال العجز والتحكيم الجيد في التسيير، الجزائر، دار قصبة للنشر،2000،
مغوفل، جمال الدين، التنمية المحلية (البلدية والولاية)، الجزائر، دار الخلدونية، 2010

ثالثا: الرسائل والمذكرات

21.يوسف سلاوي ، التنمية في إطار الجماعات المحلية ، مذكرة لن شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، السنة الجامعية ،2010 -2011،ص.
22. بن صالح سميرة، مذكرة تخرج المدرسة العليا للإدارة ،تمويل الجماعات المحلية ،2009/2008 ،إشراف مسيخ إسماعيل.
23. بدال غنية ،التخطيط البلدي والتنمية المحلية ،مذكرة تخرج سنة رابعة ،دفعة 39فرع إدارة محلية ،المدرسة الوطنية للإدارة 2006/2005 .
24.خشمون، محمد. مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية : دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، أطروحة دكتوراه علوم تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011
25.غفاري، فاطمة الزهراء، زحوط زكرياء، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018

26.بلوفي، عبد الحكيم، ترشيد نظم الجباية العقارية، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، بسكرة ، 2012
27.بن عثمان، ساعد، ميزانية البلدية ومكانة الجباية فيها، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الجزائر، 1994
28.بن عيسي، إبراهيم، الحكم الراشد في المالية المحلية، مذكرة ماجستير، العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011
29.حميزي، السعيد، دور المخطط البلدي للتنمية في تطوير البلدية الجزائرية، مذكرة ماستر، تخصص، قانون إداري، بسكرة، جامعة محمد خيضر،2022

رابعا: المجلات والدوريات العلمية:

30. بوعلام شويخي، التخطيط الإقليمي والتنمية المستدامة في الجزائر" المخطط القطاعي الغير مركز"، مؤتمر الندوة العلمية حول "التخطيط الإقليمي والتنمية المستدامة"، جامعة الجزائر،2015.
31. عبادية سارة ،المخطط البلدي للتنمية رهان لدعم التنمية المحلية ، مجلة لبحوث العلمية في التشريعات البيئية ،العدد 02 ، 2019 .
32.بوخرص بوعلام، تحليل مخطط التنمية الزراعية البلدية في الجزائر، مؤتمر الندوة العلمية حول "التخطيط الإقليمي والتنمية امستدامة" ،2015 .
33. الطيب ماطلو ، دور المنتخب في التنمية ، مجلة الفكر البرلماني ، نشرية مجلس الأمة الجزائري ، العدد 12، ابريل 2016.
34. عبد الحميد حجازي ، مخطط التهيئة العمرانية في الجزائر ، " تحديات التطوير والتنمية " مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2018.
35. سمير بن صدقي، المخطط البلدي للتنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر" دراسة تحليلية"، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة الجزائر، 2019 .

قائمة المصادر والمراجع

36- ميشيل تودارو ،ترجمة محمود حسين حسني ومحمود حامد حسين ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ السعودية.

37.-إبراهيم عبد اللطيف ،الإطار الفكري للتنمية المحلية ، مجلة الإدارة، مجلد24، عدد3، 1992.

38.همساس، مسعودة. المجلس الشعبي البلدي كآلية قانونية للمشاركة في التنمية المحلية. مجلة ضياء للدراسات القانونية، المجلد 03، العدد 02، 2021

39..بيرق، عمار، المجلس الشعبي الولائي في الجزائر: التشكيلة والصلاحيات، عنابة، جامعة باجي مختار، 2019

40..محمد لخضر، دلال وعصام، نجاح، رقابة المفتشية العامة للمالية على ميزانية الجماعات المحلية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد07، العدد 02، ديسمبر 2022

41..مشكور مصطفى, لخضاري العيد، دور الدائرة في التنمية المحلية، مجلة ضياء للدرسات القانونية، العدد01، 2021

42.بلفضل، محمد، التخطيط العمراني والبيئي من أجل ترقية المدنية وإطار الحياة، مجلة القانون العقاري والبيئة،العدد 03، 2014

43.اقلولي، صافية، المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران ومخطط تشغيل الأراضي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية، العدد 09 ، 2013

44.مدوار، ناصر وقريشي، نور الدين، تمويل الجماعات المحلية وتحديات مكافحة الفساد الإداري لأجل التنمية المحلية، مجلة دراسات جبائية، العدد01، ديسمبر 2012

45.موفق، عبد الله، الإستقلالية المالية للبلدية في الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 02، ديسمبر 2007

46.بهى، لطيفة ومناصر، شهرزاد، آليات تحسين الموارد المالية للبلدية من أجل النهوض بالتنمية المحلية، مجلة العلوم القانونية وإنسانية،العدد 02، جانفي 2016

47.بلواضح، الجيلاني. فعالية نظام الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية : دراسة حالة بلدية المسيلة خلال الفترة 2007-2014، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد 2، 2016

48.بودربالة، محمد عبدو، الإصلاح الضريبي، مجلة الفكر البرلماني، العدد 03، جوان 2003

49.مرغاد، لحضر، الإرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية،العدد 07، فيفري 2005

50..معيوف، هدى، أهمية تمويل الجماعت المحلية للمؤسسات الصغيرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد07، العدد 01، 2022

51.فروخي، وافية. آليات تدخل الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة وسبل تفعيلها: دراسة ميدانية في بلدية الدويرة، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، العدد 03، 2018

52.غرايسة، خالد وسرير عبد الله، رابح، دور المخططات البلدية للتنمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مجلة مدارات سياسية، المجلد 06، العدد02، 2022

53..قرواط، يونس، أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة المعيار، العدد 16، ديسمبر 2016

54.عبايدية، سارة، المخطط البلدي للتنمية رهان لدعم التنمية المحلية: قراءة في النصوص، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 06،العدد 02، 2019

55.أونيسي، ليندة، المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،العدد 09، 2016

خامسا: ملتقيات ومؤتمرات علمية

56.ربحي، كريمة وبركان، زهية، وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية" مراقبة ميزانية الجماعات المالية"، الملتقى الدولي حول: تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات، البليدة، جامعة سعد دحلب، 2005

المواقع الالكترونية :

- وكالة الأنباء الجزائرية ،تطبيق اهداف التنمية المستدامة،الجزائر تاريخ النشر12 ديسمبر 2018 ، الساعة 17:24 ، اخر تعديل 12 ديسمبر 2018، الساعة 17:25 ، الموقع الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/algerie/63887-2030
- مجموعة هيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة خطة 2030 ،موقع الكتروني ، .https://www.un.org/sustainable-development -goals

فـــهرس الـــمحتويـــات

المحتوى		الصفحة
مقدمة		أ- ذ
الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للمخطط البلدي والتنمية في الجزائر		
المبحث الأول: مفهوم المخطط البلدي ودوره في التنمية بالجزائر		**12**
المطلب الأول	تعريف المخطط البلدي للتنمية في الجزائر.	**13**
الفرع الأول	التعريفات القانونية للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر	**13**
الفرع الثاني	التعريفات الفقهية للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر	**15**
المطلب الثاني	أنواع وأهداف المخططات البلدية للتنمية في الجزائر	**16**
الفرع الأول	المخطط البلدي للتنمية psd والبرنامج القطاعي pcd	**16**
الفرع الثاني	مخطط التهيئة والتعمير ومخطط التنظيم العمراني	**20**
الفرع الثالث	المخطط البلدي للتهيئة الزراعية والمخطط البلدي للتنمية البيئية	**24**
المطلب الثالث	دور المخطط البلدي وأهميته في التنمية بالجزائر	**28**
الفرع الأول	دور المخطط البلدي للتنمية في الجزائر	**28**
الفرع الثاني	أهمية المخطط البلدي للتنمية في الجزائر	**30**
المبحث الثاني: مفهوم التنمية في الجزائر		**32**
المطلب الأول	تعريف التنمية وأهميتها في الجزائر	**33**
الفرع الأول	تعريف التنمية في الجزائر	**33**
الفرع الثاني	أهمية التنمية في الجزائر	**36**
المطلب الثاني	مجالات وأهداف التنمية في الجزائر	**37**

الفرع الأول	مجالات التنمية في الجزائر	37
الفرع الثاني	أهداف التنمية في الجزائر	38
المطلب الثالث	الاستراتجيات والخطط الوطنية للتمنية في الجزائر	39
الفصل الثاني: الآليات القانونية المسطرة لتنفيذ المخطط البلدي للتنمية		
المبحث الأول: أنواع الآليات القانونية المسطرة لتنفيذ المخطط البلدي للتنمية المحلية		43
المطلب الأول	الآليات القانونية والإدارية	43
الفرع الأول	الآليات القانونية المسطرة لتنفيذ المخطط البلدي	44
الفرع الثاني	الآليات الإدارية المسطرة لتنفيذ المخطط البلدي	50
المطلب الثاني	الآليات التقنية والفنية المسطرة لتنفيذ المخطط البلدي للتنمية في الجزائر	54
الفرع الأول	الآليات التقنية لتنفيذ المخطط البلدي للتنمية	54
الفرع الثاني	الآليات الفنية لتنفيذ المخطط البلدي للتنمية	57
المطلب الثالث	الآليات المالية	57
المبحث الثاني: تقييم دور المخطط البلدي للتنمية المحلية في الجزائر		67
المطلب الأول	التقييم على المستوى المحلي	67
المطلب الثاني	التقييم على المستوى الوطني	73
الخاتمة		78
قائمة المصادر والمراجع		82
الملخصات		89

مـــلخـــصات

ملخص:

المخطط البلدي هو أداة إدارية تستخدم في إطار التنمية المحلية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المناطق الحضرية والريفية، يهدف المخطط البلدي إلى تنظيم وتوجيه التنمية المحلية والاستفادة الأمثل من الموارد والفرص المتاحة على المستوى المحلي.

تعرف التنمية المحلية بأنها عملية شاملة لتعزيز التنمية في المجتمعات والمناطق المحلية، تركز التنمية المحلية على تعزيز القدرات المحلية وتمكين المجتمعات لاتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات والمشاريع التنموية التي تلبي احتياجاتهم وتعزز معيشتهم، تشمل التنمية المحلية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية. تنفيذ المخطط البلدي يشمل الجوانب الإدارية والتقنية والفنية فمن الناحية الإدارية، يتضمن ذلك تشكيل هياكل إدارية محلية مختصة بتنفيذ المخطط وإدارة المشاريع التنموية، يجب أن تتضمن هذه الهياكل الآليات اللازمة لاتخاذ القرارات والتنسيق مع الجهات المعنية وإدارة الموارد المالية والبشرية، أما من الناحية التقنية، يجب أن يستند المخطط البلدي إلى تحليل دقيق للمشكلات والفرص المحلية، ويشمل استخدام التقنيات والأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف المحددة، يجب أن يتضمن المخطط توجيهات واضحة بشأن الاستخدام الأمثل للأراضي والتخطيط العمراني وتوفير البنية التحتية اللازمة.ومن الناحية الفنية، يجب أن يحتوي المخطط البلدي على رؤية مستقبلية للتنمية المحلية، ويجب أن يتضمن استراتيجيات وخطط عمل محددة لتحقيق هذه الأهداف.

كما ينبغي أن يتم تصميم المخطط البلدي بطريقة تأخذ في الاعتبار الجوانب الثقافية والتراثية والبيئية للمنطقة، وتعزز التنمية المستدامة.

يتطلب تقييم المخطط البلدي على المستوى المحلي والوطني تقييماً دورياً لتحديد مدى تحقيق الأهداف وتقييم كفاءة وفاعلية التنفيذ. يتم ذلك من خلال مراجعة وتحليل نتائج المشاريع التنموية

المنفذة وقياسها مقابل المعايير والمؤشرات المحددة في المخطط، يمكن أن يشمل التقييم أيضًا استطلاعات الرأي والمشاركة المجتمعية لتقييم رضا المجتمع عن التنمية المحلية وتوجيهات للتحسين.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتم تقييم المخطط البلدي على المستوى الوطني لتقييم مدى تحقيقه لأهداف التنمية الوطنية والاستدامة، يتم ذلك من خلال تحليل تقارير المخططات البلدية المختلفة وتقييم تأثيرها على المستوى الوطني، بالإضافة إلى مراجعة الإحصائيات والمؤشرات الوطنية المرتبطة بالتنمية المحلية.

باختصار، المخطط البلدي هو أداة إدارية تهدف إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتشمل آليات تنفيذ إدارية وتقنية وفنية، وتتطلب تقييماً دورياً لتحقيق الأهداف وتحسين الأداء. يعتبر المخطط البلدي جزءًا أساسيًا من استراتيجيات التنمية المحلية ويعزز تشارك المجتمع المحلي ، المخطط البلدي يعزز مشاركة المجتمع المحلي في صنع القرار وتنفيذ السياسات والمشاريع التنموية.

في النهاية، يعتبر المخطط البلدي أداة هامة للتنمية المحلية، حيث يساهم في تحقيق التوازن بين الاحتياجات والطموحات المحلية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية. يمكن أن يسهم المخطط البلدي الناجح في تحقيق تنمية مستدامة ورفاهية المجتمعات المحلية وتحسين جودة الحياة للسكان في المدن والقرى.

الكلمات المفاتحية:

–مفهوم المخطط البلدي، التنمية المحلية، التنمية المستدامة، الاستفادة من الموارد، الاحتياجات المحلية، الاستراتيجيات التنموية، الهياكل الإدارية، التنسيق، الموارد المالية والبشرية، التحليل،

الأهداف، الاستراتيجيات، الأولويات، المشاركة المجتمعية، الاستشارات، التقييم، الأداء، التوازن، الجودة الحياتية، البنية التحتية، الاستراتيجيات الوطنية للتنمية، التنمية المحلية المستدامة.

Abstract:

The urban plan, also known as the municipal plan, is an administrative tool used in the context of local development to achieve comprehensive and sustainable development in urban and rural areas. Its purpose is to organize and guide local development and optimize the use of available resources and opportunities at the local level. Local development is defined as a comprehensive process aimed at promoting development in communities and local areas. It focuses on enhancing local capacities and empowering communities to make decisions and implement development policies and projects that meet their needs and improve their livelihoods. Local development encompasses economic, social, environmental, and cultural aspects. The implementation of the urban plan involves administrative, technical, and artistic aspects. From an administrative perspective, it entails establishing local administrative structures responsible for implementing the plan and managing development projects. These structures should include the necessary mechanisms for decision-making, coordination with relevant stakeholders, and management of financial and human resources. From a technical perspective, the urban plan should be based on a thorough analysis of local problems and opportunities. It should utilize appropriate techniques and tools to achieve the defined objectives. The plan should provide clear guidelines regarding optimal land use, urban planning, and the provision of necessary infrastructure. From an artistic perspective, the urban plan should have a future vision for local development and specific strategies and action plans to achieve these objectives. The plan should be designed in a way that takes into account the cultural, heritage, and environmental aspects of the area, promoting sustainable development. The evaluation of the urban plan at the local and national levels requires periodic assessment to determine the extent to which the objectives are being achieved and to evaluate the efficiency and effectiveness of the implementation. This is done through reviewing and analyzing the outcomes of implemented development projects, measuring them against the criteria and indicators specified in the plan. Evaluation can also include surveys and community participation to assess community satisfaction with local development and provide recommendations for

improvement. Furthermore, the urban plan should be evaluated at the national level to assess its contribution to national development goals and sustainability. This is done through analyzing reports from various municipal plans and evaluating their impact at the national level, in addition to reviewing national statistics and indicators related to local development. In summary, the urban plan is an administrative tool aimed at achieving sustainable local development. It involves administrative, technical, and artistic implementation mechanisms and requires periodic evaluation to achieve the objectives and improve performance. The urban plan is an essential component of local development strategies, promoting community participation in decision-making and implementation of development policies and projects. It contributes to sustainable development, community well-being, and improved quality of life for residents in cities and villages.

Keyword :

Concept of urban planning, local development, sustainable development, resource utilization, local needs, development strategies, administrative structures, coordination, financial and human resources, analysis, objectives, priorities, community participation, consultations, evaluation, performance, balance, quality of life, infrastructure, national development strategies, sustainable local development.